وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة-

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:...../2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الإقتصادية
دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية تبسة

من إعداد:

- ✓ آية شرقي
- ✓ شهرزاد لموشي

إشراف الأستاذ:

- د. عبد السلام طبيب

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
زرقي عمار	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
طبيب عبد السلام	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
عمامرة ياسمينة	أستاذ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكرو عرفان

قال الله تعالى:"وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ..."سورة إبراهيم الآية﴿٧﴾

الحمد لله كثيرا على نعمة العلم ونشكر الله الذي أعاننا ووفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر ووافر العرفان إلى الأستاذ الدكتور القدير طبيب عبد السلام لقبوله الإشراف على مذكرتنا والمساعدة التي قدمها لنا والتوجيهات الجليلة التي لأنارتنا بها الأستاذة القديرة **سارة حليمي** فلكما منا فائق عبارات الشكر والتقدير والاحترام.

وفي الأخير نتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

إهداء

الشكر لله بداية أهدي تخرجي الى من علمني القيم و الاخلاق الى من أردت أن يصله احساسي الى من أردت أن يشاركني فرحتي الى من لا ينفصل اسمي عن اسمه "ابي رحمه الله" الى تلك التي تستقبلني ببسمة و تدعوني بدعوة الى الغالية التي لا نرى الحب و الحنان الا في عيناها "أمي" الى أجمل ما أهدتني أختي الى الحفيد الاول في العائلة له أكبر حصة من الحب انت بهجتي و فرحتي الاولى " اياد" الى من يرسموا لي السعادة في قلبي أجمل ما أهدتني الحياة "أمير، جنة،أدهم، سيليا" أكرر شكري الى من وقف بجانبي كان و مازال الاخ الذي أعطاني دون مقابل"أمين" الى من أحبوني و حرصو على تعليمي من أفتخر بأنهم اخوتي" نور الدين، طارق،أميرة،اعتدال،محمد،حيدر" الى التي أنجبتها لي الدنيا و لم تنجبها أمي صديقتي "جيهان"

الى من كانت نعم السند و العون في مواصلة تعليمي"رقية" الى جميع أصدقائي الحقيقيين الذين يتجدد بهم الامل"أميرة،شهرزاد،رهام الى "زملائي" الذين تظل صورهم من أجمل اللحظات لله الحمد كله والشكر أن وفقنا وألهمنا الصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه

إهداء

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول و الآخر والظاهر والباطن، أهدي تخرجي الى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة الى من سعى لأجل راحتي ونجاحي الى أعظم رجل في الكون والدي " رحمه الله"، الى من ساندتني في صلاتها ودعائها الى من تشاركني أفراحي وآساتي الى أجمل ابتسامة في حياتي الى أروع امرأة في الوجود " أمي الغالية"، ربما لا تتاح الفرصة دائما لأقول لك شكرا وربما لا أملك جرأة التعبير عن الامتنان لكن يكفي أن تعرفي أنك نور العين وأمي الثانية " أمي العطرة"، الى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار اخوة فعرفوا معنى الأخوة اخوتي الأحباء " عبد الرحمان، وليد، صلاح، حسام، زكرياء، رشاد" الى أخواتي الأعزاء " مروى، صفاء، سهام، روضة، أمينة، الهام، فاطمة، بسمة، إكرام"، الى صديقاتي العزيزات هدية الدنيا " نور، سيرين، نائلة، شبيلة، سيرين، رانيا"، الى صديقتي قبل أن تكون رفيقتي في المذكرة نعم السند والعون الجميلة " آية"، الأهل والأصدقاء الذين رافقوني وشجعوا خطوتي عندما غالبتها الأيام لكم مني حبي وامتناني.

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	/
إهداء	/
الفهرس العام	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
فهرس الملاحق	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
تمهيد	02
المبحث الأول: التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية – مقاربة نظرية–	03
المطلب الأول: التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية –التأصيل النظري–	03
الفرع الأول: ماهية التحفظ المحاسبي	03
الفرع الثاني: المنظور العملي للتحفظ المحاسبي	07
المطلب الثاني: جودة المعلومات المالية بالمؤسسة الاقتصادية – التأصيل النظري–	10
الفرع الأول: ماهية جودة المعلومات المالية	11
الفرع الثاني: المنظور الاستراتيجي لجودة المعلومات المالية بالمؤسسة الاقتصادية	15
المطلب الثالث: التحفظ المحاسبي كآلية لتحسين جودة المعلومات المالية بالمؤسسة الاقتصادية	20
الفرع الأول: التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات في ظل المعايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي	20
الفرع الثاني: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المالية بالمؤسسة الاقتصادية	26
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	28
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي	28
الفرع الأول: الدراسة السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي باللغة العربية	28

الفرع الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي باللغة الأجنبية	30
المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بجودة المعلومات المالية	31
الفرع الأول: الدراسة السابقة المتعلقة بجودة المعلومات المالية باللغة العربية	32
الفرع الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية باللغة الأجنبية	34
الفرع الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية	35
المطلب الثالث: التعقيب عن الدراسات السابقة	38
الفرع الأول: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	38
الفرع الثاني: مدى الاستفادة من الدراسات السابقة	42
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	45
المبحث الأول: تقديم الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	46
المطلب الأول: تصميم الدراسة الميدانية	46
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	46
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات	47
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات	50
الفرع الأول: محتوى أداة الدراسة	50
الفرع الثاني: مقياس أداة الدراسة	51
المطلب الثالث: البرامج والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل الدراسة	54
الفرع الأول: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات	54
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية	54
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	58
المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة	58
الفرع الأول: متغير الجنس	58
الفرع الثاني: متغير العمر	59
الفرع الثالث: متغير المستوى العلمي	60
الفرع الرابع: متغير الوظيفة	61
الفرع الخامس: متغير الخبرة المهنية	62

المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور الدراسة	63
الفرع الأول: استجابات أفراد عينة الدراسة نحو متغير التحفظ المحاسبي بعينة من المؤسسات الاقتصادية	64
الفرع الثاني: استجابات أفراد عينة الدراسة نحو متغير جودة المعلومات المالية بعينة من المؤسسات الاقتصادية	70
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	75
الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي	75
الفرع الثاني: نتائج الفرضيات الفرعية (الفرضية الرئيسية الأولى)	76
الفرع الثالث: نتائج الفرضيات الفرعية (الفرضية الرئيسية الثانية)	80
الفرع الرابع: عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية	84
خاتمة الفصل الثاني	88
خاتمة	91
قائمة المراجع	96
الملاحق	102
الملخص	/

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-01	العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المالية	18
02-01	جودة المعلومات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية	23
03-01	دور المعايير المحاسبية في تحقيق الخصائص الثانوية للمعلومات المالية	24
04-01	مقارنة بين الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية والدراسة الحالية	39
05-01	مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	41
01-02	توزيع عينة الدراسة وفق أساس قصدي على المؤسسات الاقتصادية في ولاية تبسة	47
02-02	درجات مقياس ليكارت الخماسي	52
03-02	طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي	52
04-02	صدق أداة الدراسة	53
05-02	قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة	53
06-02	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	58
07-02	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر	59
08-02	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى العلمي	60
09-02	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة	61
10-02	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية	62
11-02	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول بعينة من المؤسسات الاقتصادية	64
12-02	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات بعينة من المؤسسات الاقتصادية	65
13-02	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الايرادات بعينة من المؤسسات الاقتصادية	67
14-02	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف بعينة من المؤسسات الاقتصادية	69
15-02	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات جودة المعلومات المالية بعينة من	71

	المؤسسات الاقتصادية	
16-02	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	75
17-02	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية	76
18-02	تحليل التبيان الأحادي Anova للبيانات الشخصية والوظيفية	80
19-02	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	84

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	نموذج الدراسة	49
02	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	59
03	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر	60
04	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى العلمي	61
05	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي	62
06	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية	63

مقدمة

مقدمة

يعد التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية، ويعرف أيضا باسم مبدأ الحيطة والحذر حيث يقوم على درجة عالية من الدقة في مسك الفاتر المحاسبية، وضرورة التحقق الدقيق منها وذلك قبل قيام المؤسسة بالاعتراف بأية أرباح، حيث يستمد أهمية من أثره الواضح على درجة الملاءة والموثوقية للمعلومات المالية المبلغ عنها في القوائم، وهذا راجع بطبيعة الحال الى فلسفة التحفظ المحاسبي التي تتضمن اختيار السياسات المحاسبية المتشددة عند الاعتراف بالمكاسب والأرباح مما ينعكس بشكل واضح على جودة التقارير والقوائم المالية وما تتضمنه من معلومات مالية.

أولا – اشكالية البحث

التحفظ المحاسبي هو مبدأ يتطلب اعداد حسابات المؤسسة بحذر ودرجة عالية من التحقق وهو توجيه لاختيار بين بديلين لإعداد تقارير بمعلومات مالية ذات جودة عالية وبناء على ذلك يمكن طرح إشكالية الدراسة الرئيسية على النحو التالي:

ما مدى تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بعينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية تبسة؟

إلى جانب السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- ما المقصود بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية؟
- هل يوجد تأثير لمجال تقييم الأصول للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية؟
- هل يوجد تأثير لمجال تقييم الالتزامات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية؟
- ما مدى مساهمة مجال تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي في التأثير على جودة المعلومات المالية؟
- ما مدى تأثير مجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية؟

ثانيا – فرضيات البحث

لمعالجة مشكلة الدراسة وكإجابة مبدئية عن التساؤلات الفرعية سيتم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين المواليتين:

ضمن هذه الفرضية الرئيسية تندرج جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

1. **الفرضية الرئيسية الاولى**

- توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–.

ضمن هذه الفرضية الرئيسية تندرج جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لمجال تقييم الأصول للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–.
- توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لمجال تقييم الالتزامات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–.
- توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لمجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–.
- توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لمجال تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–.

2. **الفرضية الرئيسية الثانية**

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى للخصائص الشخصية والوضيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المركز الوضيفي، الخبرة المهنية) بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–.

ضمن هذه الفرضية الرئيسية تندرج جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير الجنس بالمؤسسات الاقتصادية – تبسة–.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير العمر بالمؤسسات الاقتصادية – تبسة–.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير المستوى التعليمي بالمؤسسات الاقتصادية – تبسة.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغيرالمركز الوضيفي بالمؤسسات الاقتصادية –تبسة–.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير الخبرة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية –تبسة–.

ثالثا – أهداف البحث

الغرض من هذا البحث هو التوصل الى مجموعة من الاهداف يكمن توضيح أهمها فيمايلي:

- **الهدف الرئيسي**

تحديد مدى تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة.

بناء على الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يمكن ادراج الاهداف الفرعية التالية:

- تحديد المفاهيم والعناصر المتعلقة بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية؛

- التعرف على واقع تبني كل من التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة " المؤسسة الاقتصادية لاتصالات الجزائر، والمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز، مؤسسة مناجم الحديد، مؤسسة نفطال لولاية – تبسة–".
- الوصول الى نتائج يمكن من خلالها التوصل الى بعض التوصيات القابلة للتطبيق والتي يمكن الاستفادة منها في المؤسسات الاقتصادية.

رابعا – أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مفهوم التحفظ المحاسبي ومدى تأثيره على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية، من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي لكل من التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية ومن ثم إظهار العلاقة بينهما.

خامسا – أسباب اختيار البحث

جاء اختيار هذا الموضوع بناء على الاعتبارات أهمها مايلي:

- الميول والرغبة الشخصية لمعالجة هذا لموضوع؛
- قلة البحوث والدراسات بالجزائر في مثل هذه المواضيع ذات الصلة المباشرة بالتحفظ المحاسبي ومدى أثره على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية؛
- إبراز العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية؛
- اندراج الموضوع ضمن التخصص.

سادسا – حدود البحث

تمثلت حدود البحث فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** اختصر المجال المكاني اذي تم اختياره للقيام بالدراسة الميدانية في المؤسسات الاقتصادية لولاية تبسة والمتمثلة في "المؤسسة الاقتصادية لاتصالات الجزائر، والمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز، مؤسسة مناجم الحديد، مؤسسة نفطال لولاية – تبسة–".
- **الحدود الزمانية:** تمتد الفترة الزمنية من 2021/01/01 الى 2022/03/15.

سابعا – منهج البحث

لدراسة الموضوع وقصد الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات، ومحاولة الربط بين متغيرات الدراسة فانه تم إستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، وذلك بالتطرق للمفاهيم والأدبيات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية والعلاقة التي تربط بين المتغيرين، أما في الجانب التطبيقي فإنه تم إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي من خلال أسلوب الإستبيان، المقدم لأفراد عينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية تبسة للوقوف على مدى أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بها مقارنة بما جاء في الجانب النظري.

ثامنا – هيكل البحث

وفقا لأهداف وفرضيات الدراسة، تم تقسيم البحث على النحو الموالي:

الفصل الأول، الذي كان بعنوان الأدبيات النظرية، حيث تم التعرض إلى الجوانب النظرية للتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية بالمؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق إلى المفهوم، الخصائص، الأهمية والأهداف، المبادئ، أما المبحث الثاني تم عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية، والمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني، كان بعنوان الدراسة الميدانية بالمؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة تم التطرق إلى تصميم الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والبرامج والأدوات الاحصائية المستعملة في تحليل الدراسة من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني تم التطرق الى الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وعرض وتحليل محاورها واختبار فرضياتها.

9- صعوبات البحث

يمكن حصر أهم الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة فيما يلي:

- قلة المراجع وخاصة منها الكتب المتعلقة بجودة المعلومات المالية؛
- ظرف الكورونا.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

تمهيد:

يجد المحاسبون أنفسهم بحاجة مستمرة لتطبيق مبدأ التحفظ، واتباع أسلوب الحيطة والحذر، في ظل جدل وانتقادات وشكوك متزايدة بمصداقية المعلومات المالية والتي تتعرض لدرجات متفاوتة منه في الفكر والممارسات المحاسبية، وتعتبر جودة المعلومات المالية من أهم المصادر لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، مما أدى الى زيادة الطلب عليها، ذلك راجع لترشيد النفقات وزيادة الأرباح، وهذا راجع لخلوها من الممارسات المالية الخاطئة التي تؤثر على صورة المؤسسة مركزها المالي الحقيقي. حيث أن هناك مفاضلة بين خاصيتي الموثوقية والملاءة فهناك من يفضل خاصية الموثوقية لامتيازها وآخرون يفضلون خاصية الملاءة، حيث أدت هذه المفاضلة الى اعطاء مفهوم التحفظ المحاسبي أهمية أكثر من أجل تدعيم موثوقية المعلومات المالية، وهذا كان بعد قيام الشركات الكبرى التي كانت وراء الأزمة بالتصريح بأرباح غير حقيقية وهناك من يتهمونه بتشويه المعلومات المالية واضعاف درجة ملائمتها بسبب عدم اعترافه بأرباح متوقعة.

من خلال هذا الفصل سيتم التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية. وسيتم توضيح ذلك من خلال المبحثين المواليين:

- **المبحث الأول: التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية بالمؤسسة الاقتصادية – مقاربة نظرية–؛**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية–مقاربة نظرية–

يعتبر التحفظ المحاسبي من أول المفاهيم التي ظهرت في علم المحاسبة وهو موضوع يشهد الكثير من الاهتمام من قبل المفكرين نظرا للأهمية التي يقدمها بهدف تأثيره على جودة القوائم المالية، وبالتالي أثره على قرارات مستخدمي المعلومات المالية وعلى قرارات المستثمرين بشكل خاص، وسيتم التطرق في هذا المبحث الى مفاهيم متعلقة بذلك مع ابراز العلاقة بين المتغيرين من خلال المطالب الموالية.

- **المطلب الأول:** التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية –التأصيل النظري–؛
- **المطلب الثاني:** جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية –التأصيل النظري–؛
- **المطلب الثالث:** التحفظ المحاسبي كآلية لتحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: التحفظ المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية–التأصيل النظري–

يعتبر التحفظ المحاسبي بالمؤسسة من المواضيع الهامة التي آثارت ولا تزال تثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والأكاديمية، وسيتم توضيح ذلك من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: ماهية التحفظ المحاسبي

يعرف التحفظ المحاسبي من المفاهيم التي تعمل على مبدأ الحيطة والحذر، وسيتم توضيح ذلك من خلال هذا الفرع.

1. **مفهوم التحفظ المحاسبي**

يعد التحفظ المحاسبي أحد أبرز المفاهيم الأساسية والمهمة التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ زمن طويل، وقبل التطرق إلى ذلك لابد من الإشارة إلى تعريف السياسة المحاسبية على أنها: " مجموعة المبادئ، الأسس، القواعد والممارسات، والآراء التي يمكن أن تتبناها المؤسسة عند تقييم

أصولها والتزاماتها، ولدى إنتاج مختلف المعلومات المحاسبية. فهي تتسم بمرونة التطبيق وتختلف من مؤسسة لأخرى، وتطبق حسب الظروف المحيطة بأعمالها.[1]

1.1. تعريف التحفظ المحاسبي

تعددت التعاريف المقدمة للتحفظ المحاسبي، ويتمثل أهمها:

يمكن تعريف التحفظ المحاسبي على أنه: " يتمثل في مبدأ "الحيطة والحذر" والذي يقضي بأن تسجل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية دون الأرباح، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول."[2]

يتضح من التعريف السابق أن التحفظ المحاسبي يشجع على الاعتراف بالخسائر التي حدثت والتي من المحتمل أن تحدث وعدم الاعتراف بالأرباح حتى تتحقق فعليا.

وقدم رواد المحاسبة تفسيرا لهذا المفهوم، "حيث في الحالات التي يصادف فيها المحاسب عدة خيارات مقبولة لإجراء معالجة محاسبية محددة، فإن الخيار أو البديل المحاسبي الذي ينتج عنه أقل تأثير على حقوق أصحاب المصلحة هو الخيار الأفضل، بمعنى آخر عند تقييم أصول والتزامات المؤسسة بهدف إعداد الميزانية وكان أمام المحاسب بديلين محاسبيين لقياس قيمة أصل محدد، يجب على المحاسب اختيار البديل الذي يعطي قيمة أقل للأصل، بالمقابل إذا واجه المحاسب بديلين محاسبيين لقياس قيمة التزام محدد فإنه يأخذ بالبديل الذي يعطي القيمة الأعلى، وبالتالي لا يسجل المحاسب أي إيرادات وأرباح متوقعة، ويسجل جميع المصاريف والخسائر المحتملة".[3]

يتضح من التعريف السابق أن التحفظ المحاسبي يعني أنه يجب التقرير عن القيم الأقل للإيرادات، والقيم الأعلى للإلتزامات والمصاريف.

---

[1]– طارق عبد العال حمادة، **المدخل الحديث في المحاسبة– محاسبة القيمة العادلة**–، دار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009، ص:11.

[2]– شراقة صبرينة، **أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائة وموثوقية المعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتورة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، جامعة فرحات عباس، –سطيف–، 2018، ص:11.

[3]– رشا الغول، **التحفظ المحاسبي**، مكتبة الوفاء، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص:5.

كما يمكن تعريفه أيضا حسب المعايير المحاسبة الدولية IAS على أن التحفظ المحاسبي "يتضمن الحذر أو التحفظ لدى ممارسة التقديرات اللازمة، والتي تستدعي عدم تقدير مبالغ الأصول والأرباح بأكثر مما يجب، والتأكد من أن الالتزامات والتدفقات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب".[1]

يتضح من التعريف السابق أن التحفظ المحاسبي يتضمن الحذر أو التحفظ وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل، وعدم تقييم الالتزامات أو النفقات بأقل مما يجب.

من خلال ما تم عرضه يتضح بأن أغلب التعاريف السابقة التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي تنطوي على موقف واحد، وإن اختلفت في التعبير عنه، وهو الحيطة والحذر عند تقييم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، ففي ظل عد التأكد يجب على المحاسبين الأخذ بالنظرة التشاؤمية، واختيار أقل القيم الممكنة للأصول والإيرادات وأعلى القيم الممكنة للالتزامات والمصروفات.

2.1. خصائص التحفظ المحاسبي

يتميز التحفظ المحاسبي بجملة من الخصائص تتمثل في: [2]

- يتمثل في الحيطة والحذر والتي تدل على الاحتياط من كل الخسائر المحتملة؛
- يعمل على الاعتراف بالخسائر بأسرع وقت ممكن؛
- يتمثل في الحذر، والمقصود به توخي الحذر من الاعتراف بالأرباح المحتملة في المستقبل؛
- تجنب الاعتراف بالأرباح الا بعد تحققها فعلا.

3.1. أهمية التحفظ المحاسبي

تتمثل أهمية التحفظ المحاسبي في النقاط الموالية:[3]

- تفادي نشر المعلومات المالية من قبل المحاسبين قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، وتفادي مخاطر عدم نشر المعلومات المالية قد يثبت فيما بعد صحتها؛

---

[1]- شراقة صبرينة، التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IAS،IFRS ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد18، العدد1، جامعة سطيف، 2018، ص: 153.

[2]- رشا الغول، مرجع سابق، ص:7.

[3]- عبد الرحيم القدومي، أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، قسم المحاسبة والمالية، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص: 43.

- يعد استخدام التحفظ المحاسبي مفيدا لغايات ضريبة الدخل، وهذا لأن استخدام التحفظ المحاسبي يقود الى اظهار ايرادات المؤسسة بأقل من قيمتها الحقيقية؛
- خفض حالة عدم تماثل المعلومات بين فئات التعاقد المرتبطة بالمؤسسة، مما ينعكس ايجابيا على قيمة المؤسسة.

2. مبررات التحفظ المحاسبي

يوجد هناك أربع مبررات لظهور التحفظ المحاسبي تتمثل في:[1]

1.2. مبررات تعاقدية

يعد التحفظ المحاسبي وسيلة لتقليل السلوك النفعي للإدارة عند التقرير عن الأرقام المحاسبية المستخدمة في العمليات التعاقدية بين أطراف مختلفة ذات مصالح متعارضة؛

2.2. مبررات قضائية

تؤدي المبالغة في تقييم صافي الأصول والايرادات في زيادة تكاليف التقاضي مقارنة بتقييمها بأقل مما يجب، ومن ثم يكون لدى الادارة دافع نحو تقديم قيم متحفظة لصافي الأصول والايرادات؛

3.2. مبررات ضريبية

يؤدي التحفظ المحاسبي الى تقليل صافي الربح من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات ومن ثم تقليل الالتزامات الضريبية؛

4.2. مبررات تنظيمية

لتنظيم الأسواق المالية والتعاملات المالية ووضع المعايير المحاسبية له أثر مباشر على تبني السياسات والاساليب المحاسبية المتحفظة، حيث قد يواجه المسؤولين عن تنظيم تلك الاسواق وكذا وضعوا السياسات والمعايير المحاسبية انتقادات حادة، اذا كانت تلك المعايير والسياسات تؤدي الى المبالغة في تقييم الأصول والايرادات ومن ثم يشكل هذا دافعا لتبني التحفظ المحاسبي.

3. أهداف وأنواع التحفظ المحاسبي

تسعى سياسة التحفظ المحاسبي الى تحقيق جملة من الأهداف بالمؤسسة الاقتصادية في ظل وجود مجموعة من الأنواع، سيتم توضيح ذلك في مايلي:

[1]– سامح لطفي سعودي، أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد04، العدد01، جامعة بني سويف، مصر، 2016، ص:52.

1.3. أهداف التحفظ المحاسبي

تتمثل أهداف التحفظ المحاسبي في مايلي: [1]

- يعد اداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين عند اعداد القوائم المالية؛
- زيادة استعمال التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يساهم في تعزيز الافصاح عن المعلومات المالية وتحسين بيئة المعلومات؛
- يساعد على تجنب مخاطر نشر المعلومات المالية غير واقعية ومبالغ فيها.

2.3. أنواع التحفظ المحاسبي

تتمثل أهم أنواع التحفظ المحاسبي في: [2]

1.2.3. التحفظ المشروط

عرف التحفظ المشروط بأنه عدم التماثل في توقيت الاعتراف، ينطوي على ميل المحاسبيين لطلب درجة أعلى من التحقيق للاعتراف بالأخبار الجيدة، وطلب درجة أقل من التحقق للاعتراف بالأخبار السيئة، القابلة للتحقق أيهما أقل، والاعتراف بتدني قيمة الأصول طويلة الأجل.

2.2.3. التحفظ غير المشروط

يدل هذا النوع على اختيار الادارة لتطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تخفض من الارباح والقيمة الدفترية لصافي الاصول من البداية وبعيدا عن الاخبار الاقتصادية المتاحة، لذا يسمى بالتحفظ المسبق. فهو غير معلق على حدوث حدث معين، انما هو اختيار مسبق لطريقة محاسبية معينة لمعالجة عنصر معين من عناصر القوائم المالية.

الفرع الثاني: المنظور العملي للتحفظ المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية

---

[1]- bouderbala mohamed said, harouchi djelloul**, the role of corporate governance in determining the accountiong conservation level of algerian companys financial statments,** vol 4, no:7, university of adrar2009، p: 37

[2]- Garcia 1 and j.m, **accounting and governance**, **review account studies**, financial market, vol 14, no:1, England, 2009, p:163.

على قدر أهمية التحفظ المحاسبي سواء كمفهوم أو كسياسة يمارسها المحاسب في ظروف معينة تعددت الطرق والأساليب والمنهجيات التي تم استخدامها في قياسه، وسيتم توضيح ذلك من خلال هذا الفرع.

1. نماذج قياس التحفظ المحاسبي

تتوفر العديد من النماذج والمناهج المستخدمة لقياس أثر التحفظ المحاسبي على عناصر القوائم المالية ويمكن تصنيفها كمايلي:[1]

1.1. مقاييس تعتمد على العلاقة بين الارباح وعوائد الأسهم.

تقوم هذه النماذج على أساس العلاقة الموجودة بين الارباح وعائدات الأسهم، يتمثل أهمها:

- **نموذج basu**

يعرف ايضا بمقياس العلاقة بين الارباح وعوائد الاسهم، وقد تم استخدام هذا النموذج من قبل العديد من الدراسات على المستوى الدولي، وهو يفترض الحقيقة التي مفادها ان المحاسبين يميلون الى الاعتراف بالخسائر غير المحققة، ويفترض هذا النموذج ان التحفظ المحاسبي يتطلب درجة اعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر وهو جوهر التحفظ المحاسبي؛

2.1. مقاييس للتحفظ تعتمد على قيم صافي الأصول

تقوم هذه النماذج على على قياس قيم صافي الأصول، يتمثل أهمها :

- **نموذج beaver and ryan**

وفقا لهذا النموذج فان التحفظ المحاسبي يميل الى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، لذلك فان زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية الى قيمتها الدفترية يؤدي الى زيادة حجم التحفظ المحاسبي والعكس صحيح؛

3.1. مقاييس للتحفظ تعتمد على العلاقة بين الأرباح والاستحقاقات

اعتمد هذا النموذج على العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح، يتمثل أهمها:

- **نموذج الذي يستند الى المستحقات**

[1]– جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات،، مجلد17، عدد02، جامعة القدس، فلسطين، 2014، ص ص:185– 186.

المستحقات هي الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الارباح، حيث ان ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير الى استمرارية التدفقات النقدية اكثر من الارباح، بمعنى اخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض ارباح المؤسسة المعلن عنها، بينما التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود ارباح جيدة غير معترف بها.

2. العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي تتمثل في:[1]

- **حجم المؤسسة**

حيث اثبتت نتائج بعض الدراسات السابقة ان المؤسسات كبيرة الحجم تتعرض للكثير من الضغوط السياسية، لذلك تلجا تلك الشركات لممارسة التحفظ المحاسبي من اجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية؛

- **عقود المديونية**

من مصلحة المقرض ان يتم استخدام التحفظ في القوائم المالية للمؤسسة المقترضة حيث يحتاج كل مقترض الى ضمان سداد قيمة القرض وضمان خدمة الدين، وذلك بدفع الفوائد واقساط القرض في مواعيدها المحددة، ويحتاج المقرضون الى ضمان بأن قيمة الاصول بعد التعاقد على القرض لن تنخفض، لذلك فانه من مصلحة المقرض ان يقوم بالتعاقد على القرض عندما تكون الاصول قد تم تقسيمها باقل قيمة وليس بأعلى قيمة؛

- **حوكمة المؤسسات**

ترتبط حوكمة المؤسسات ارتباطا ايجابيا بالتحفظ المحاسبي، فكلما زادت فعالية الحوكمة كلما زاد الطلب على تطبيق مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي داخل القوائم المالية؛

- **التنظيم المحاسبي المهني**

يقصد بها التنظيمات المهنية المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة التي تتسم بالتحفظ وتلك المعنية بمراقبة الالتزام بتطبيق المعايير مثل هيئات سوق المال؛

- **كفاءة السوق المالي**

[1]- Idem , p: 184.

كلما كان سوق راس المال نشطا، كلما اتجهت المؤسسات نحو التحفظ المحاسبي، مما يؤدي الى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات؛

- **النظام القضائي**

كلما كان النظام القضائي يتسم بالقوة، كلما كان هناك توجه من الادارة نحو زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وذلك نتيجة لتخوف الادارة من المساءلة القضائية في المبالغة في زيادة وانخفاض قيم الاصول.

3. الفرق بين التحفظ المحاسبي وبعض المفاهيم

يمكن توضيح الفرق بين التحفظ المحاسبي، وبعض المفاهيم كالتالي:[1]

يتم التحفظ المحاسبي من خلال الاعتراف المتزايد والمبالغة في قيمة المخصصات والمبالغة في مصاريف البحوث، أما التعسف يتم من خلال تخفيض عنصر المخصصات والاحتياطات بطريقة تعسفية جائزة كمخصص الديون المعدوم ومخصصات أخرى، وكلاهما يكونان وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، بينما الاحتيال لا يتم وفقا للمعايير المحاسبية، لكن يتم اختراقها وانتهاكها بواسطة تسجيل مبيعات وهمية وقبل تحققها الفعلي والمبالغة في قيمة المخزون من خلال تسجيل بنود وهمية للمخزونات.

خلاصة القول هو أن التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة الخسائر لدى المؤسسة وحالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين، حيث يتميز بجملة من الخصائص ويسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تؤدي إلى تطوير مستوى المؤسسات، الأمر الذي ينعكس تأثيره على المعلومات المالية وجودتها، مما سيتم التطرق اليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: جودة المعلومات المالية بالمؤسسة الاقتصادية – التأصيل النظري–

[1]– عبد المالك أحمد رجب، أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة للشركات بسوق المال المصري، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد15، عدد01، مصر، 2011، ص:23.

تعتبر جودة المعلومات المالية من أكثر المفاهيم الحديثة نسبيا في الفكر المحاسبي، كما لها أهمية خاصة في تأثيرها على اعداد التقارير المالية، فدائما المؤسسة تسعى لتحقيق الجودة في معلوماتها المقدمة، وكذا تحقيق منافع لمستخدمي القوائم المالية، وسيتم التطرق من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: ماهية جودة المعلومات المالية

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المالية من أكثر المفاهيم التي لم يتفق على تعريف موحد لها، وذلك راجع لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، وسيتم توضيح ذلك من خلال هذا الفرع.

1. مفهوم جودة المعلومات المالية

تعتبر المعلومات المالية مصدرا هاما بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية حيث تلعب دورا أساسيا في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة الاقتصادية. وقبل التطرق الى مفهوم جودة المعلومات المالية لابد من الاشارة الى أن الجودة هي: "الدقة والاتقان" أو " المزايا والمواصفات التي يفترض المستهلك أو المشتري توفرها في المنتوج أو الخدمة وتزيد من رغبة اقتنائها".[1] وأن المعلومات المالية هي: " ناتج نظام المعلومات المالية الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلاتها، معالجتها واخراجها في شكل قوائم للمعلومات تمثل المعطيات التي تفيد عملية اتخاذ القرار".[2]

1.1. تعريف جودة المعلومات المالية

اختلفت التعاريف لجودة المعلومات المالية باختلاف وجهات نظر الباحثين، ويتمثل أهمها في:

---

[1]– بن أحمد سعدية، حنصال أبو بكر، نظام ادارة الجودة ايزو9000 وادارة الجودة الشاملة: مفهومان متكاملان أو متعارضان ؟،مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد03، العدد05، جامعة غليزان،2018، ص:34.

[2]– بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي –حالة شركات التأمينات–، مجلة اقتصاديات المال والأعمال،المجلد02،العدد02، جامعة مستغانم، 2018، ص:335.

تعرف جودة المعلومات المالية على أنها: "المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف واستخدامها".[1]

يتضح من التعريف السابق بأن البيانات والمعلومات المالية عالية الجودة هي التي تناسب حاجة المستخدمين ويتم اعدادها بهدف الوصول الى معلومات ملائمة في ضوء مجموعة من المعايير المرجعية.

عرفت أيضا على أنها: "مدى الامتثال للقواعد والاجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام واخلاص في شكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة".[2]

يتضح من التعريف السابق بأن عدم الامتثال للقواعد والاجراءات له تأثير عكسي على مصداقية

وموثوقية حسابات المؤسسة الاقتصادية.

عرفت أيضا على أنها: "المدى الذي توفر فيه الكشوفات المالية معلومات صادقة وعادلة حول أداء المؤسسة الاقتصادية ومركزها المالي".[3]

يتضح من التعريف السابق بأن أهم متطلبات جودة المعلومات المالية هي شفافية البيانات المقدمة

واستقلالية المدققين وموثوقية الرقابة الداخلية.

كما أن مفهوم الجودة أحد السمات الأساسية للمعلومات المالية، الا أنه يمثل معنى غامضا في المحاسبة عموما، كما ظهرت اتجاهات ودراسات مختلفة لتوضيح المقصود بجودة المعلومات المالية، **فالاتجاه الأول** يرى جودة المعلومات المالية هي درجة التفصيل التي تكون عندها مفردات المعلومات

---

[1]– اسماعيل قزال، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ، –دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة 2011،2015–، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، جامعة ورقلة، 2018، ص:34.

[2]– عبد المالك زين، درواسي مسعود، أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية، – دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومحاسبي الشركات لولايات الوادي، ورقلة، بسكرة،–، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد09، العدد02، جامعة الواد، 2019، ص:416.

[3] - Ahmed Gomaa, **International Dictionary of Accounting and Audit**, 1st edition, Dar SAFA publishing and distribution, Amman, 2011 , p: 238.

المطلوب الافصاح عنها، وفي هذا الاتجاه تعتبر المعلومة مرادفا لكثافة الافصاح المحاسبي، بينما **الاتجاه الثاني** يرى أن جودة المعلومات المالية تقتصر على زيادة كمية ونوعية المعلومات المعروضة في التقارير المالية وفي هذا الاتجاه تعتبر جودة المعلومات مرادفا للتوسع المحاسبي، كما ينظر اليها **الاتجاه الثالث** على أنه كمية ونوعية المعلومات التي تغطي حدود الاشراف والقياس والمجالات التي تتعدى تلك الحدود لكي تتيح المعلومات الملائمة لفئات المستخدمين[1].

يتضح من التعاريف السابقة بأن جودة المعلومات المالية هي المدى الذي تكون فيه المؤشرات أو المقاييس المحاسبية تمثل مقاييس موثوقة وذو مصداقية لأداء المؤسسة الاقتصادية مما تحققه من منفعة للمستخدمين، كما أن مفهوم جودة المعلومات المالية عملية معقدة كونه مفهوم متعدد الأوجه.

2.1. خصائص جودة المعلومات المالية

تتسم المعلومات المالية بالجودة اذا توفرت فيها مجموعة من الخصائص والتي بدورها تعطي للمعلومات قيمة ومنفعة لاستخدامها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1.2.1. الخصائص الأساسية

تتعلق بخاصيتين رئيسيتين وهما: [2]

أ. **الملاءمة**

تعني هذه الميزة أن تكون المعلومات المالية على صلة بالقرار الذي سوف يتم اتخاذه من قبل المستخدمين فيما يخص الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناء على ذلك، فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات.

وعليه يمكن تحقيق خاصية الملاءمة من خلال:[3]

---

[1]– منى جباي، يوسف الشعراني، أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان–، مجلة الدراسات العليا، المجلد04، العدد15، جامعة النيلين، السودان،2016، ص: 24.

[2]– ابراهيم بوعزيز، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جدة القوائم المالية – دراسة ميدانية بمجمع صيدال–، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية–، المجلد04، العدد02، جامعة الجزائر، 2021، ص: 52.

[3]– أحمد قايد نور الدين، هلايلي اسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد01، جامعة بسكرة، 2019، ص:247.

- **التوقيت الزمني المناسب**

يجب توفير المعلومات المالية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل المستخدمين، فلا قيمة للمعلومات طالما لم تصل في الوقت المحدد؛

- **القيمة التنبئية**

بمعنى أن تكون للمعلومات المستخدمة قدرة تنبئية بالمستقبل أي أن تكون صالحة عند استخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل؛

- **القيمة الرقابية**

أي أن تكون للمعلومات المالية امكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء الناتجة عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية؛

ب. الموثوقية

بمعنى أن تكون المعلومات موثوقة خالية من الأخطاء والتحيز المتعمد أو المنهجي، حيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثيل ما تهدف اليه بدقة وأمانة[1].

2.2.1. الخصائص الثانوية

تتعلق الخصائص الثانوية بالآتي:[2]

أ. قابلية المقارنة والاتساق

المعلومات حول مؤسسة معينة تكتسب فائدة كبيرة اذا كان من الممكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن نفس المؤسسة لفترة أخرى أو نقطة أخرى في الوقت المناسب، حيث تزيد هذه الخاصية مع مرور الوقت القيمة المعلوماتية للمقارنات بين الفرص الاقتصادية النسبية أو الأداء؛

ب. الثبات

[1] - Moses Bukenya, **Quality of accounting information and financial performance of Uganda's public sector**, American Journal of Research Communication, vol02, N05, usa,2014,p:186.

[2] – يوسف مومني، الطيب فراج، مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، –دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر–، مجلة الآفاق للبحوث والدراسات، المجلد03، العدد02، جامعة ايليزي، 2018، ص: 213 214.

يقصد بذلك الثبات في قياس عرض المعلومات المالية من فترة زمنية لأخرى، بما يمكن من اتمام عملية المقارنة بكفاءة وفعالية، ولا يعني الثبات في اتباع طريقة أوسياسة معينة؛

ج. قابلية الفهم

يفترض على المستخدمون أن يكونوا على علم كاف بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبية، كما تكون لديهم الرغبة في الاطلاع على المعلومات بكل عناية.

3.1. أهمية جودة المعلومات المالية

لجودة المعلومات المالية أهمية كبيرة تتمثل في:[1]

- تؤدي الى كفاءة تخصيص رأس المال للاستخدامات عالية القيمة، مع تقييم الفرص الاستثمارية المتاحة؛
- يساعد توفير المعلومات المالية والحقائق عالية الجودة على توقع حدوث الأزمات المالية؛
- تساعد جودة المعلومات المالية على تخفيض تكلفة رأس المال من خلال طريقتين:

➢ تخفيض عدم تماثل المعلومات المالية بين كبار وصغار المستثمرين؛

➢ تخفيض عدم تماثل المعلومات المالية بين المديرين والمستثمرين مما ينتج عنه تخفيض تعارض المصالح وتكاليف المؤسسة على أساس أن المعلومات التي تتسم بالموضوعية والقابلية للتحقق تسهل من فعالية ممارسة المساهمين لحقوقهم ورغباتهم للمديرين.

1-4-أهداف جودة المعلومات المالية

تهدف جودة المعلومات المالية الى تحقيق مجموعة من الأهداف في المؤسسات الاقتصادية من أهمها:[2]

- اتخاذ قرارات مرتبطة باستخدام مجموعة من الموارد للمؤسسات الاقتصادية؛

---

[1]- ايهاب مكي محمد عبد الله، دور المراجع الخارجي في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية-، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات،العدد25، السودان، 2017، ص: 14. نقلا عن الموقع الالكتروني: http://repository.neelain.edu.sd، تاريخ الاطلاع: 2021/12/21

[2]- شيرين مأمون، سيد أحمد محمد، أثر ممارسة المحاسبة الابداعية على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد07، العدد01، جامعة السودان، 2020، ص: 262.

- توفير معلومات تفيد الادارة في عملية اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة وتوفير هذه المعلومات الى
- جهات داخل المؤسسة الاقتصادية والى أطراف خارجية؛
- توفير معلومات مفيدة لم يتخذون القرارات التي يمكن أن يستفاد منها المستثمرون والدائنون؛
- تهدف جودة المعلومات المالية لمعرفة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والمالية المرتبطة على الأنشطة المختلفة للمؤسسة ومدى قدرتها على التسديد ومساعدتها في عملية اتخاذ قرارات سليمة.

الفرع الثاني: المنظور الاستراتيجي لجودة المعلومات المالية

لكي تكون المعلومات المالية ذات فائدة لمتخذ القرار لا بد أن تكون على مستوى من الجودة، وذلك يختلف تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات، وذلك بوجود مداخل قياس مختلفة للجودة والعديد من المعايير والعوامل المؤثرة عليها وكيفية تقييمها، سيتم توضيحها من خلال هذا الفرع.

1. مداخل ومعايير قياس وتقييم جودة المعلومات المالية

تعددت مداخل ومعايير قياس المعلومات المالية، وتمثلت في مايلي:

1.1. مداخل قياس جودة المعلومات المالية

توجد عدة مداخل لقياس جودة المعلومات المالية يمكن تحديدها في النقاط الموالية:[1]

1.1.1.الدقة كمقياس لجودة المعلومات المالية

يمكن التعبير عن جودة المعلومات المالية بدرجة الدقة التي تتمتع بها المعلومة، فكلما زادت الدقة كلما ازدادت جودتها ومع أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات الا أنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي تبنى عليها القرارات تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم اليقين والتأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

2.1.1. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات

[1]– عامر حكمت السعيد، أثر جودة المعلمات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة –دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية–، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم المحاسبة، جامعة جرش،2015، ص ص: 26 27.

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تكون المنفعة شكلية تتعلق بتطابق شكل المعلومات ومحتواها مع متطلبات متخذ القرار، كما يمكن أن تكون زمنية تتعلق بتوفر المعلومة لدى متخذ القرار في ذات الوقت اللازم، وتكون مكانية للحصول عليها بسهولة، ومنفعة تقييمية وتصحيحية تتعلق بقدرة المعلومات على التقييم وتصحيح نتائج القرارات.

3.1.1. الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المالية

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق الوحدة أو متخذ القرار من خلال استخدام الموارد المتاحة.

4.1.1. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات

التنبؤ وسيلة يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث المستقبل، وهذه تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

5.1.1. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودتها بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومة.

2.1. معايير جودة المعلومات المالية والعوامل المؤثرة عليها:

تناولت العديد من الدراسات معايير وعوامل مؤثرة على جودة المعلومات المالية والتي يمكن تلخيصها من خلال هذا العنصر

1.2.1. معايير جودة المعلومات المالية

تتمثل معايير جودة المعلومات المالية في النقاط الموالية:[1]

أ- معايير قانونية

تسعى العديد من المؤسسات الاقتصادية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

[1]- هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مداخلة مقدمة في ملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر،2011، ص ص:17-18.

ب-معايير رقابية

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري مع مدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ج- معايير فنية

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات الأمر الذي يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

د- معايير مهنية

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

2.2.1. العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المالية

هناك عوامل عديدة تؤثر على جودة المعلومات المالية، تظهر أهمها في الجدول الموالي:

جدول رقم(01-01): يوضح العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المالية

العوامل	الأثر على جودة المعلومات المالية
جودة المعايير المحاسبية المطبقة	تختلف جودة المعلومات المالية باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة، حيث أن معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) قد تعمل على الحد من ممارسات إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات، وهذا بدرجة أكبر من المعايير المعتمدة محليا، ولضمان عنصر الجودة في المعايير المحاسبية محلية كانت أم دولية، وقد حددت الهيئة الأمريكية للأوراق المالية (SEC)جملة من الشروط الضرورية الواجب التقيد بها أهمها: وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة المسؤولة عن إصدار المعايير، توافر الموارد التقنية والبشرية بمستوى عالي، الرقابة الفعالة لمدى التزام

	المؤسسات بالمعايير.
دوافع الادارة	المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية، وهيكلة العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، وقد تكون دافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المالية.
المنظمات والجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة	يؤثر وجود تنظيمات مهنية متخصصة قوية في جودة المعلومات المالية من خلال ما تصدره من معايير وتعليمات وقواعد ولوائح تنفيذية.
جودة عملية المراجعة	جودة إجراءات المراجعة وكفاءة واستقلال مراقب الحسابات تحد من المخاطر وممارسات الإدارة الاحتيالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس ايجابيا على جودة المعلومات المالية.
الحوكمة	أشارت العديد من الدراسات الى أن هناك تأثير ايجابيا لآليات الحوكة (جودة لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، ومجلس الادارة) على جودة المعلومات المالية.

المصدر: مجدي مليجي عبد الحكيم، أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد02، العدد02، جامعة مصر،2014، ص: 9.

يتضح من خلال الجدول السابق تعدد العوامل المؤثرة على مستوى جودة المعلومة المالية، فتحقيق هذه الصفة في المعلومات يتوقف على التكامل بين نظام حوكمة فعال وكفاءة عملية المراجعة، إلى جانب ضرورة تواجد أجهزة متخصصة وقوية تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة عبر إصدار مختلف التعليمات والقوانين والمعايير ذات الجودة العالية، وهذا لتضمن ممارسة سليمة وصحيحة للسياسة المحاسبية، كما تجدر الإشارة لوجود عوامل أخرى مؤثرة يسميها البعض عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، لكن العوامل المذكورة أعلاه هي العوامل الأكثر شيوعا وسط المهنيين والأكاديميين والأكثر مراعاة في إعداد المعلومة المالية.

3.1. تقييم جودة المعلومات المالية

تتحدد قيمة المعلومات المالية بمدى امكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، ولذلك يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات حيث يدخل في ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة / العائد)، هناك ثلاث عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم ولمتخذ القرار وهي: منفعة المعلومات، درجة الرضى على المعلومات، درجة الأخطاء والتحيز في انتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات. للحصول على تلك المعلومات فهاذا يحتاج تكلفة، وعندما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة المعلومات في حد ذاتها فانه يكون هناك بديلين:

- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات؛
- تدنية التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات[1].

خلاصة القول أن جودة المعلومات المالية أصبحت مصدرا أساسيا لاتخاذ القرارات السليمة، وهذا لأنها توضح المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية ونتائج أعمالها واتجاهاتها في المستقبل، حيث تميزت بجملة من الخصائص وتسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف وكذلك تستند على أربعة معايير لإعداد تقارير مالية ملائمة.

المطلب الثالث: التحفظ المحاسبي كآلية لتحسين جودة المعلومات المالية بالمؤسسة الاقتصادية

هناك معايير محاسبية دولية ومعايير ابلاغ المالي تساهم في تعزيز جودة المعلومات المالية وهناك العديد من الأطراف المؤيدة أن لسياسة التحفظ المحاسبي دورا ايجابيا في تحسين جودة المعلومات المالية وهناك مؤيدين أن لها تأثير سلبي، سيتم توضيح ذلك في المطلب الموالي.

[1]– بوعشة مبارك، هبة بوشوشة، دور جودة المعلومات المحاسبية في ادارة الأزمة المالية العالمية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الأردن، 2009، ص ص:4-5.

الفرع الاول: التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات في ظل المعايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي

هناك معايير محاسبية ومعايير ابلاغ مالي تلعب دورا كبيرا في اضافة الشفافية والمصداقية لهذه المعلومات واتاحتها لجميع الأطراف المستفيدة بها. وسيتم توضيح ذلك من خلال هذا الفرع.

1. التحفظ المحاسبي في ظل المعايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي

تتضمن المعايير المحاسبة الدولية في نصوصها العديد من جوانب التحفظ، وان كانت هذه المعايير أقل تحفظا من المعايير الأمريكية والبريطانية، وتتمثل في: IAS3، IAS37، IAS38، IAS2، IAS11،

بالإضافة لمعايير الابلاغ المالي الدولي IFRS3 لكن هذا لا يعني بأن التحفظ متضمن في نصوص المعايير المذكورة فقط، بل توجد معايير أخرى. وقبل التطرق اليهما لابد ما الاشارة الى تعريف المعايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي.

1.1. تعريف معايير المحاسبة الدولية

يعتبر المعيار بمثابة قانون عام، يشترط به المحاسب عند قيامه باعداد وتحضير التقارير المالية، ومن ثم البيانات الختامية للمؤسسة، لانه لابد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله، حيث تعتبر بمثابة مسطرة لقياس السلوك الاقتصادي للمؤسسة. ويوصف بأنه نموذج يهدف الى تحديد وقياس وعرض القوائم المالية والافصاح عنها. [1]

2.1. تعريف معايير الابلاغ المالي

[1]– شراقة صبرينة، التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IAS، IFRS، مرجع سابق، ص: 169.

هي معايير تهدف الى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي ذات جودة عالمية وقابلة للفهم، وهي قواعد عامة من نتائج لجنة متخصصة تحدد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف الأحداث الاقتصادية لتوفير معلومات ذات موضوعية.[1]

3.1. التحفظ المحاسبي في ظل المعايير المحاسبة الدولية

تتضمن المعايير المحاسبة الدولية العديد من جوانب التحفظ، ويتمثل أهمها في:[2]

1.3.1.معيار الانخفاض في قيم الاصول (IAS36)

يهدف الى التأكد من عدم تسجيل الأصل بقيمة تزيد عن مبلغه القابل للاسترداد، وكل هذه المعالجات المحاسبية تتفق بشكل واضح مع مضمون سياسة الحذر وتعكس مدى وجود مستوى عالي من ممارسات واعتبارات التحفظ المحاسبي.

2.3.1.معيار المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة (IAS37)

يتم أخذ المخاطر وحالات عدم التأكد في الاعتبار، لكن عدم التأكد لا يبرر انشاء مخصصات زائدة وهذا ما يفسر أن حالات عدم التأكد تستدعي وجود مستوى معينا من التحفظ.

3.3.1.معيار الاصول الغير الملموسة (IAS38)

يعتبر أصل غير نقدي حيث اهتم بالقياس والافصاح عن هذا النوع من الاصول، حيث يهدف الى وصف المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة وهو ما يوضح جانب التحفظ المحاسبي في هذا المعيار على غرار معايير المحاسبة الأمريكية التي لا تعترف بالأصول غير الملموسة المطورة داخليا كأصول.

4.3.1.معيار المخزونات (IAS2)

حيث يصنف المخزون ضمن مجموعة الأصول المتداولة، حيث ينظر اليه المختصون بعين الأهمية وهذا نظرا لتضمنها جانبا من سياسة التحفظ المحاسبي ويقوم المخزون في اطار هذا المعيار بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

---

[1]– وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، المعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص: 98.

[2]– مرجع سابق ص ص: 99–100.

5.3.1.معيار عقود الانشاء (IAS11)

ينص المعيار على أن يتم الاعتراف بالايرادات والتكاليف استنادا لنسبة النجاز في تاريخ نهاية الدورة المحاسبية، وذلك عندما يمكن العقد بدرجة كافية من الموثوقية.

4.1. التحفظ المحاسبي في ظل معايير الابلاغ المالي

على مستوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لا توجد دراسات مختلفة أشارت الى علاقة معايير (IFRS) وسياسة التحفظ المحاسبي، لكن حسب الدراسات القليلة المتوفرة أكد معظم الكتاب والباحثين على أن هذه المعايير هي أقل تحفظا مقارنة بالمعايير الأوربية. وهذا الرأي قائم على أساس التوسع في تطبيق منهج القيمة العادلة الذي يسمح بإثبات فوائض القيم غير المحققة. كذلك لا تعتبر هذه المعايير التحفظ المحاسبي كمبدأ محاسبي، وحسب دراسة (paul) فان التحفظ المحاسبي قد انخفض في مستواه بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) في عدة دول مثل فرنسا، ألمانيا، البرتغال، سويسرا. على عكس من ذلك، أثبتت دراسة (Zhang) أن التحفظ المحاسبي قد ارتفع بعد اصدار وتبني معايير IFRS في نيوزيلندا .

ورغم من كل هذه الدراسات الا أنه لا توجد بعض المعالجات ضمن نصوص هذه المعايير تتبنى مفهوم التحفظ المحاسبي، وهو ما تضمنه المعيار "IFRS3"اندماج المؤسسة الإقتصادية، حيث حذف إهتلاك عنصر الشهرة واستبدلها بالاعتراف بالاضمحلال "الانخفاض" في قيمتها عند ظهور مؤشرات دالة على ارتفاع القيمة الدفترية للأصل المسبب للشهرة عن قيمته القابلة للاسترداد.[1]

2. جودة المعلومات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي

تلعب كل من معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي دورا هاما في تحقيق خصائص المعلومات المالية

1.2. جودة المعلومات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية

توصل كل منIASB وFASBالى قرار سنة 2002 يتعلق بإصدار جملة من المعايير ذات الجودة العالية التي يمكن تطبيقها في جميع أنحاء العالم، وفي عام 2008 توصلوا الى اعداد مذكرة توضيحية تحت عنوان " اطار مفاهيمي محسن للتقرير المالي " جاء فيه الالتزام بكل الأهداف والخصائص النوعية الواردة التي بدورها تقود الى معايير ذات جودة عالية، كما تبين أن معايير

[1]– شراقة صبرينة، التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IAS، IFRS،مرجع سابق، ص: 14.

المحاسبة الدولية تؤدي دورا حاسما في تحقيق جميع الخصائص الأساسية والنوعية للمعلومات المالية ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم(01-02): يوضح جودة المعلومات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية

رقم	اسم المعيار	نص المعيار
IAS1	الملاءة	يجب تقديم القوائم بطريقة توفر المعلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها، اضافة الى أن اختيار السياسة المحاسبية يتوقف على ملائتها لظروف واحتياجات المستخدمين الخاصة باتخاذ القرار.
IAS7		ضرورة توفير معلومات حول التدفقات النقدية الخاصة بالمؤسسة لما في ذلك أهمية تزويد مستعملي القوائم المالية بالأساس اللازم للتنبؤ بقدر تلك المؤسسة على توليد النقدية أو معرفة احتياجاتها للانتفاع من تلك التدفقات وذلك من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات.
IAS1	الموثوقية	تعد الموثوقية أحد المبادئ عند اختيار أحد الطرق المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها، وفي حالة عدم معالجة المعايير المحاسبية لظاهرة يراد التقرير عنها فان المسير يقوم بتطوير سياسات محاسبية من أجل ذلك.

المصدر: ربيع بوعريوة، توفيق رفاع، دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى العلمي الوطني حول: واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة بومرداس، 11-12 أفريل 2018، ص: 134.

يتضح من الجدول رقم (01-02) دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية، حيث أشار المعيار IAS01 على خاصية الملاءة مبينا مدى الزامية تقديم القوائم بطريقة تتوفر فيها معلومات ملائمة من الممكن فهمها، وأشار أيضا في نصوصه على خاصية الموثوقية مبينا أنها أحد المبادئ الهامة عند اختيار الطرق المحاسبية التي تنوي المؤسسة اختيارها، بينما المعيار IAS07 أيضا أشار الى خاصية الملاءة مبينا ضرورة توفير معلومات ملائمة حول التدفقات النقدية للمؤسسة.

جدول رقم (01-03): يوضح دور المعايير المحاسبية في تحقيق الخصائص الثانوية للمعلومات المالية

رقم	الخاصية	نص المعيار
IAS1	القابلية للمقارنة	يجب أن تظهر المعلومات المالية أرقاما مقارنة بالفترة السابقة.
IAS8		يجب تعديل المعلومات التي تعود الى السنوات السابقة في حالة تغيير السياسات المحاسبية بغية الحفاظ على اتساق القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.
IAS8 ,IAS14	قابلية الفهم	يعتبر فهم النشاطات المتعلقة بمختلف القطاعات ضروريا لفهم نشاطات المؤسسة ككل، خاصة عندما لا يكون الأداء بنفس الفعالية والنشاط
IAS34	السرعة	ضرورة توفير المعلومة المالية في الوقت المناسب بغية جعلها مفيدة للمستعملين، يجب أن تغطي التقارير المالية فترات زمنية أقل من السنة من أجل ابقاء مستعملي المعلومات المالية في اطلاع مستمر على نتائج المؤسسة ومركزها المالي.

المصدر: ربيع بوعريوة، توفيق رفاع، دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى العلمي الوطني حول: واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة بومرداس، 11-12 أفريل 2018، ص 135.

يتضح من الجدول رقم (01-03) دور معايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية، حيث أشار كل من معيارIAS1، IAS8 لخاصية قابلية المقارنة مبينا أهمية مقارنة المعلومات المالية لتلك الفترة بمعلومات مماثلة لنفس المؤسسة لفترات أخرى، كما أشار معيار IAS14 ومعيارIAS8 لخاصية قابلية الفهم مبينا ضرورة فهم نشاطات القطاعات ونشاطات المؤسسة ككل، ومعيارIAS34 الذي أشار لخاصية السرعة وضرورة توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب.

2.2. جودة المعلومات المالية في ظل معايير الابلاغ المالي

هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحسين جودة وشفافية المعلومة المالية وكان ذلك بإصدار معايير الابلاغ المالي IFRS، بحيث تعكس المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وأن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة، وبما أن مجلس المعايير الدولية استهدف جودة المعلومات المالية قام بوضع مجموعة من الاجراءات أهمها اصدار قائمة مفاهيم سنة 2010 شملت تعديلات على الخصائص الأساسية والثانوية تجعلها أكثر جودة وفائدة، كما أصدر العديد من المعايير التي يمكن تلخيص أهمها كالتالي :[1]

[1]- فريال منال عزي، أهمية اعتماد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها، مجلة العلوم الانسانية، المجلد25، العدد 04، جامعة قسنطينة، 2014، ص:216.

- **معيار IFRS3**

الذي هدف لتعزيز الملاءة والموثوقية ومقارنة القوائم التي تقدمها المؤسسة؛

- **معيار IFRS7**

الذي جاء بمتطلبات الافصاح للأدوات المالية بالقوائم المالية، وتعتبر متطلباته مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية الواردة في المعايير الدولية، بهدف تدعيم خاصية الملاءة في المعلومات المالية؛

- **معيارIFRS9**

جاء للقضاء على الثغرات التي اكتشفت في الأزمات المالية وتبسيط اجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية، كما هدف لتحسين أساليب الاعتراف والقياس المحاسبي ورفع مصداقية القوائم المالية؛

- **معيار IFRS13**

الذي نص على "قياس القيمة العادلة" ويطبق على جميع المعايير التي تسمح بقياس القيمة العادلة، حيث تبين أن هناك تأثير ايجابي لمنهج القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية التي يجعلها أكثر وضوحا وشفافية؛

- **معيار IFRS15**

قدم هذا المعيار الأسس والمبادئ التي يجب تطبيقها للتقرير عن معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

الفرع الثاني: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المالية بالمؤسسة الاقتصادية

للتحفظ المحاسبي دورا كبيرا في تحسين جودة المعلومات المالية، حيث تلعب السياسات المحاسبية دورا كبيرا في التقليل من الثغرات داخل الادارات، الأمر الذي ينعكس على جودة ومصداقية

المعلومات، فاستخدام هذه السياسات تساعد على اعداد تقارير مالية ملائمة تتمتع بالدقة والشفافية، وضمن هذا الفرع سيتم توضيح العلاقة.

هناك العديد من الأطراف المؤيدة لفكرة أنه لسياسة التحفظ المحاسبي **دورا ايجابيا** في رفع وتعزيز جودة المعلومات المالية، استنادا لدراسة (Rayan Lafond) تبين أن التحفظ المحاسبي له دور مهم في التخفيض من عدم تماثل المعلومات بين الادارة ومستخدمي المعلومات المالية[1]، حيث أشارت دراسة (Givoly) الى أنه الاعتراف المبكر بالخسائر يجنب المؤسسات في الدخول الى استثمارات ضعيفة كما يوفر معلومات أفضل للمستثمرين في ما يخص ديون المؤسسة، كما يرى أن زيادة مستوى التحفظ يجعل المعلومات المالية أكثر مصداقية وموثوقية،[2] كما أظهرت دراسة (Reyad) أن المستوى المرتفع لممارسة التحفظ المحاسبي يساهم حتما في رفع مصداقية المعلومات المالية،[3] كما أكدت دراسة (Lara Garcia)الى أن سياسة التحفظ تعزز من درجة الافصاح عن المعلومات الواردة في القوائم المالية، وأن سياسة التحفظ تقود الى تحسن الجودة والشفافية للمعلومات وترفع من درجة دقة تنبؤات المحللين وتقلل من تشتت الأفكار[4].

وفي سياق متصل هناك أطراف مؤيدة لفكرة أن لسياسة التحفظ **دورا سلبيا** على جودة المعلومات المالية، فهناك العديد من الادعاءات التي رافقت استبعاد التحفظ المحاسبي من الاطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية، مما تبين أن هناك تعارض مع خاصية الحياد والتي انعكست سلبا على موثوقية المعلومات، حيث استهدفت دراسة (Bandyopadhyay) قدرت تأثير التحفظ المحاسبي على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية واستقرت هذه الدراسة على عدة نتائج من بينها أن

---

[1] - Ryan Lafond, Ross Watts, **The Information Role of Conservatism**, The Accounting Review, Vol 83, No2 ,usa, 2008, P: 451

[2] –عبد الوهاب نصر، أسماء أحمد الصيرفي، أثر مستوى الالتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة،المجلد03،العدد05، جامعة بني سويف، مصر، 2015، ص: 18.

[3] -Reda Reyad,Sameh, **Accounting conservatism and Auditing quality-An Applied study on Egyptian corporation-,** European journal of business and management, vol 4, N 21, egypte ,2012, p: 113.

This document was published in, http://citeseerx.ist.pcu.edu consultè 2022/01/07 heure:20:30.

[4] - Lara Garcia, Juan Manuel, Beatriz Osma, **information consequences of accounting conservatism** , European Accounting Review; vol 23, N 2, 2014, p: 195.
This document was published in, https://www.tandfonline.com/loi/rear20
Consultè 09/01/2022 heure: 21:00.

التحفظ المحاسبي ساهم في تدعيم التعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية مما يؤدي لانخفاض مستوى الموثوقية في المعلومات المالية.[1]

كما تبين على غرار دراسة (Ray Ball, Lakhshmanan Shivakumar) أن ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل مفرط يؤدي الى نوع من التحيز في المعلومات المالية وبالتالي يؤثر سلبيا على البعض من خصائص الجودة النوعية للمعلومات.[2]

يتضح مما سبق أن موضوع العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات موضوع جدلي بين الباحثين، فهناك معارضين ومدافعين لتطبيقه من خلال دراسات حاولت أن تحسم في هذا الموضوع اذا كان هناك تأثير ايجابي، أو تأثير سلبي على جودة المعلومات لكن تبين من خلال هذه الدراسات بأنه يصعب الجزم في موضوع التأثير الايجابي أو السلبي وذلك راجع لصعوبة قياسه نظريا.

[1] -Bandyopadhyay, Ranjini Jha, **Accounting conservatism and the Temporal Trends in current Earnings Ability to predict Future cash flows versus Future Earnings,** canada, working paper 2010, p: 61.
This document was published in, http://citeseerx.ist.pcu.edu
Consultè 2022 /01/09 heure: 21:30.

[2] -Ray Ball, Lakhshmanan Shivakumar**, The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition**, Journal of accounting research, Vol 44, N 02,chicago , 2006
This document was published in, http://www.jstor.com
Consultè 2022/01/ 09 heure : 22:00.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة خطوة أساسية لبداية أي دراسة، فهي من أهم المصادر الأساسية والأولية ومن العناصر الهامة التي تلعب دورا أساسيا في أي بحث علمي حيث تساعد في إعطاء فكرة عامة للباحث عن الموضوع وعن مراحل تطوره، وأيضا تساعد في اثراء البحث العلمي وتجعل مصادره متنوعة، وتمثل الدراسات السابقة أيضا أرضية غنية بالمعلومات لمن لديه الرغبة في التعرف على كافة جوانب المشكلة والفرضية للموضوع وكيفية علاجه، لذا فمن الأساسي استعراض أهم الدراسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي ومدى تأثيره على جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية، لذا سيتم القيام بعرض الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة الحالي، حيث سيتم تقسيمها إلى ثلاث مطالب، كالتالي:

- **المطلب الأول:** الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي؛
- **المطلب الثاني:** الدراسات السابقة المتعلقة بجودة المعلومات المالية؛
- **المطلب الثالث:** التعقيب على الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي باللغتين العربية والأجنبية، وسيتم التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول:الدراسة السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي باللغة العربية

وتتمثل أهم الدراسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي باللغة العربية في:

1. **علام محمد مرسي، بعنوان" أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية".**[1]

تقدم هذه الدراسة دليلا اضافيا حول مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية، كما أنها للمرة الاولى تلقي الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذه الاهداف جمعت الدراسة البيانات اللازمة لاختبار فرضيتها من 50

[1]– علام محمد مرسي، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، مجلة دراسات العلوم الادارية، مجلد38، عدد02، الأردن، 2011.

شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، وللفترة 2001-2006 وباستخدام اختبار "**pooled regression**" واختبار "**logestie regession**" الدراسة الى مؤشرات مهمة حول انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، كما أنها وجدت علاقة مهمة احصائية بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الحسابات الخارجي. حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج: اختبرت الدراسة فرضيتها الأولى التي تسعى الى تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالي الصادرة عن الشركات الصناعية الأردنية، وقد استخدمت نسبة المستحقات الكلية الى محمل الأرباح كمؤشر على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث يشير ظهور هذه النسبة بقيمة سالبة عبر مدة زمنية الى استخدام الشركة لسياسات أكثر تحفظا نحو تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح، ومن جهة أخرى تشير الى أن استمرار المستحقات هو أقل من استمرار التدفقات النقدية، وبالتالي فان الأرباح هي أكثر تحفظا وأكثر جودة. وإنطلاقا من النتائج السابقة الذكر يتم تقديم بعض التوصيات التي تلخص في الآتي: الالتزام بوضع القوانين والتشريعات التي تلتزم الشركات بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي، مما يسهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية، ويسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية.

2. جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم.[1]

هدفت الدراسة الى قياس مستولى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك بيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج **beaver and ryan 2000** ونموذج **basu 1997** لقياس التحفظ المحاسبي. طبقت الدراسة على عينة مكونة من 31 شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من 2005-2012م، وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كما وجدت الدراسة أن قطاع التأمين والبنوك هي الأكثر تحفظا، في حين كان القطاع

[1]- جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم، البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد17، العدد02، جامعة القدس، 2014.

الاستثماري هو الأقل تحفظا، وأن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر ايجابيا على القيمة السوقية للسهم، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور التي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الاقرار المالي والزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ وضمن مستويات معقولة. وضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجين بابداء رأيهم في مدى كفاية مستوى التحفظ داخل القوائم والتقارير المالية المنشورة.

3. شراقة صبرينة، التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS.[1]

تعد ظاهرة انتشار ممارسة التحفظ المحاسبي لدى اعداد القوائم المالية واتساعها من أهم القضايا البحثية والجدلية في الفكر المحاسبي، حيث شكلت محور اهتمام الكثير من الباحثين والمنظمات المهنية وواضعي المعايير، حتى أصبح هذا المفهوم يشكل حجر الزاوية في الممارسة المحاسبية. ام هذا المفهوم المحاسبي اقترن بحالات عدم التأكد وتعدد بدائل القياس، لذا لا يمكن تجاوزه والتغاضي عنه في الممارسة العملية، كما جعل الجهات المصدرة للمعايير تتمسك به وتدرجه في صلب بعض المعايير وهذا لحماية سمعتها من الضرر وتجنب المسؤولية السياسية، وبناء على الدراسة المجراة تم التوصل للنتائج التالية: أن التحفظ المحاسبي يعتبر كألية تستخدم لتخفيض من حالة عدم التأكد عند القياس والتقييم والافصاح، كذلك بأن المعايير المحاسبية الدولية **IAS** هي أقل تحفظا من معايير المحاسبية الأمريكية، خاصة على مستوى المعيار **IAS 38** والمعيار **IAS2**، وإنطلاقا من النتائج السابقة الذكر يتم تقديم بعض التوصيات التي تلخص في: عدم التخلي عن ممارسة التحفظ المحاسبي لاسيما فيما يتعلق بمعالجة حالة عدم التأكد، التطبيق السليم لمفهوم التحفظ المحاسبي عبر اختيار الطرق المحاسبية التي لا تؤدي الى المبالغة في تحسين الأرباح والأصول والتخفيض من الالتزامات والخسائر.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي باللغة الأجنبية

وتتمثل أهم الدراسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي باللغة الأجنبية في:

1. **Watts R.L «Conservatism in Accounting part Explanations and Implications »,**[2].

---

[1]– شراقة صبرينة، التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد18، عدد01، الجزائر، 2018

[2]- Watts R.L «**Conservatism in Accounting part Explanations and Implications** », Accounting Horizons, vol.17, N3, USA 2003.

صنفت هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في مجال نظرية المحاسبة، والتي نادت بضرورة اعتماد سياسة التحفظ في الممارسات العملية. تضمنت جزأين أساسيين، حيث ناقش الجزء الأول مفسرات استخدام التحفظ المحاسبي في المحاسبة، بينما ركز الجزء الثاني على بعض النتائج التطبيقية لاستخدام التحفظ المحاسبي وانتشاره، كما هدفت لمحاولة ايجاد دليل واضح على وجود وممارسة التحفظ المحاسبي. توصلت الدراسة الى أن زيادة درجة ممارسة التحفظ المحاسبي تعود لاستخدام القوائم المالية كأساس عند صياغة عقود الدين وعقود المكافآت والتعويضات، وعند احتساب الضرائب وبسبب رفع الدعاوي القضائية من طرف المساهمين، ونتيجة لتطبيق معايير المحاسبة. كما بينت النتائج أن المقرضين بإمكانهم وضع قرارات ائتمانية رشيدة في اطار تطبيقات سياسة التحفظ، حيث يزيد من فعالية الرقابة والمتابعة على الوفاء بعقود المديونية، كما أغلقت الجهات المعارضة لسياسة التحفظ المحاسبي منافعة الاقتصادية الناجمة عن تطبيقه. خلصت الدراسة الى أن الدليل المتوفر يشير الى أن المحاسبة تعد متحفظة لأسباب التعاقد والتقاضي على الأقل، وأن هناك درجات لممارسة التحفظ، حيث كلما زاد الاختلاف في درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالمكاسب والخسائر، يكون تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بشكل أوسع وبدرجة أكبر.

2. mohammad abu nasar, "accouting conservatism and companys profitability ",[1].

تهدف هذه الدراسة الى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على ربحية الشركة، وتحديد ما اذا كانت تركز الملكية في الشركات يلعب دورا معدلا في تأثير التحفظ المحاسبي على ربحية الشركات في الأردن. تكونت من 84 شركة صناعية حيث تم جمع البيانات اللازمة من خلال القوائم المالية للشركات عينة الدراسة، وتم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. أظهرت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي المبني على المستحقات له تأثير سلبي ذو دلالة احصائية على ربحية الشركة أما بخصوص مدخل القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، فأظهرت النتائج الشركات التي تتمتع بمستويات أعلى من التحفظ المحاسبي وبنسبة عالية من القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية تتمتع بربحية أفضل. وبناء على النتائج، قدمت الدراسة بعض التوصيات للشركات من أجل تبني ممارسات مختلفة من التحفظ المحاسبي من شأنها تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وربحية الشركة.

[1]-mohammad abu nasar, "**accouting conservatism and companys profitability,** International Journal of Economics and Financial Issues " vol:07 , N:02 , 2021.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بجودة المعلومات المالية

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المالية باللغتين العربية والأجنبية، وسيتم التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الدراسة السابقة المتعلقة بجودة المعلومات المالية باللغة العربية

وتتمثل أهم الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المالية باللغة العربية في:

1. **أحمد قايد نور الدين، هلايلي اسلام، بعنوان " دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية"، 2019.**

هدفت هذه الدراسة الى توضيح دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث يمثل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية دورا مهما على جميع المستويات وخاصة في ما يتعلق بتوفير المعلومات المحاسبية لمختلف متخذي القرار، ويحرص النظام على تتوفر في المعلومات المحاسبية خصائص أساسية تضمن الجودة، حيث توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن لاعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نظام معلومات محاسبي فعال يجب اتباع مقومات حديثة ويحرص على الالتزام بالمبادئ والاجراءات والمعايير المحاسبية وسيكون له مجموعة من الآثار على المعلومات المحاسبية بما ينعكس ايجابا على اخراجها بخصائص أساسية كالملائة والموثوقية وتعتبر الملائة والموثوقية من أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية. وانطلاقا من النتائج سابقة الذكر تم تقديم توصيات تلخص في ما يلي: ضرورة تكوين اطارات المؤسسة على نظام المعلومات المحاسبية الخاص بالمؤسسة من أجل الاستفادة منه بما يخدم المؤسسة، اعطاء قدر كبير من الاهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية بنظام المعلومات المحاسبية لما له دور كبير في توفير معلومات بجودة عالية.

2. **عبد المالك زين، درواسي مسعود، " أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية "، 2019[1].**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي في البيئة الجزائرية، والتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي الى حدوث تلك المخاطر وأثرها على المعلومة المحاسبية والاجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر، قد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: قد تتعرض نظم المعلومات المحاسبية الى مخاطر في الغالب تكون لأسباب داخلية قد تأثر سلبا على جودة المعلومة المحاسبية التي تعتبر مخرجات النظام. اضافة الى النتائج توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات متمثلة في: خلق ضوابط للتأكد من صحة البيانات الدخلة والتعديلات البعدية لتجنب التحريف وتكرار الادخال، تحديد المخول لهم الدخول للنظام المحاسبي وتحديد كلمة سر خاصة بهم، القيام بعمليات المتابعة والصيانة لضمان عدم وجود خلل في نظام المعلومات.

3. **سليماني عبد الحكيم، "دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد"، 2020 [2]**

هدفت الدراسة الى ابراز مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف أخذ المجمع الصناعي صيدال كعينة من المؤسسات الاقتصادية الناجحة في الجزائر والذي يتم تداول 20% من أسهمه في بورصة الجزائر، بحيث قاموا بتشخيص واقع الإفصاح المحاسبي، وكذلك مدى توفر خصائص جودة المعلومات المالية في القوائم والتقارير المالية للمجمع بعد التزامه بتطبيق النظام المحاسبي المالي بالشكل الذي يلبي حاجيات المستثمرين ويمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، قد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها: النظام المحاسبي يساهم في توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال احتوائه على مجموعة من المبادئ والضوابط والاجراءات التي تسمح

---

[1]– عبد المالك زين، درواسي مسعود، أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومحاسبي الشركات لولايات الوادي، ورقلة، بسكرة، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، جامعة الوادي، 2019.

[2]– سليماني عبد الحكيم، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية –، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم التسيير، جامعة بسكرة،2020

بعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة، كما يساهم في توفير معلومات قابلة للفهم لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وانطلاقا من النتائج قدمت هذه الدراسة توصيات نصت على: ضرورة احترام المؤسسة الاقتصادية لكل المبادئ والقواعد والضوابط والاجراءات المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي والتي من شأنها أن تزيد من جودة وفائدة المعلومات التي تنتجها، وضرورة توفير البيئة المناسبة التي تسمح بالتطبيق الكامل لكل ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية باللغة الأجنبية.

وتتمثل أهم الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية باللغة الأجنبية في:

1. **Badloe, "the quality of accounting information,acase of the netherlands", 2011[1].**

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تطور جودة المعلومات المالية بعد تطبيق هولندا معايير اعداد التقارير المالية IFRS سنة 2005 وكذلك معرفة تأثير كل من النظام السياسي والقانوني والمالي على تطبيق هذه المعايير في البيئة الهولندية واشتملت الدراسة على دراسة عينة مكونة من 63 شركة ضمن بورصة رونردام للفترة 2001–2009 وكانت الدراسة في فترتين، فترة 2001–2004 قبل تطبيق المعايير، وفترة 2005–2009 بعد تطبيق المعايير. من خلال ما سبق توصلت الدراسة الى نتائج أهمها: ان هناك انخفاض في مستوى جودة الافصاح المحاسبي في فترة تبني معايير IFRS قواعد الحوكمة مقارنة بمرحلة معايير المحاسبة الهولندية. انطلاقا من النتائج سابقة الذكر قدمت الدراسة العديد من التوصيات لخصت أهمها في: وجب تطبيق القيمة العادلة في فترة تطبيق معايير IFRS ساهم في تعزيز خاصيتي التوقيت الملائم لاتخاذ القرار.

2. **Lalmi fatima, zaafrane mnsouria, "la qualitè de linformation financière en vertu de ladaptation de scf et des normes d'audit NNA",2018.[2]**

[1] - Badloe, **the quality of accounting information, a case of the netherlands**, master thesis accounting auditing and control, erasmus university rotterdam, 2011.

[2] -Lalmi fatima, zaafrane mnsouria, **la qualitè de linformation financière en vertu de ladaptation de scf et des normes d'audit NNA**, ètude emprique d'un echantillon des professionnels en algèrie, 2018.

هدفت الدراسة الى ابراز مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) وتبني المعايير الجزائرية للتدقيق في رفع درجة المعلومة المالية التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة من خلال دراسة تطبيقية لمجموعة من المهنيين في المجال، يأكد أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الجزائرية للتدقيق تميل الى رفع جودة المعلومة المالية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، من خلال هذه الدراسة توصلت الى جملة من النتائج أهمها: أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الجزائرية للتدقيق (NNA) تميل الى رفع جودة المعلومة المالية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة الجزائري، بناء على النتائج السابقة قدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: يجب تبني نهج تدقيق يأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناجمة عن الأساليب المختلفة والتقييمات التي تفرضها معايير IFRS وتعزيز الحكم المهني في هذا الشأن.

3. **Boukich Kamal, Hassine Mostafa, "Adoption des IFRS et qualité de l'information comptable", 2018.**[1]

هدفت الدراسة الى تحديد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية ووجوب توفرها لتكون ذات جودة عالية بشكل أساسي، حيث تتكون منهجية هذه الدراسة من مراجعة الأدبيات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية، حيث توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: لا يمكنن تعريف المحاسب بشكل فريد وأن الجودة لا تعتمد فقط على المعايير المحاسبية، كما أضافت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات تمثلت في: من الضروري اختبار آثار اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بجودة عالية.

الفرع الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية

تتمثل أهم الدراسات التي تتعلق بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية في:

1. **تريرات أيمن، شلابي عمار، "التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية"،2021**[2].

[1]- Boukich Kamal, Hassine Mostafa, **Adoption des IFRS et qualité de l'information comptable**, these doctorat, Ecole Nationale de Commerce et de Gestion, Université Mohammed Premier ouejda, maroc, 2018.

[2]– تريرات أيمن، شلابي عمار، **التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، –دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية–**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد09، العدد01، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة،2021.

هدفت الدراسة الى تحديد أثر التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية، ومن أجل ذلك تم اختيار 10 مؤسسات اقتصادية عمومية بولاية سكيكدة كحالة دراسية، بالاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال أسلوب المسح الجزئي، حيث تم استقصاء آراء المحاسبين والمدققين ورؤساء مصالح المحاسبة، والاطارات الماليين والأكاديميين ل 54 فرد، من خلال استبيان صمم لهذا الغرض، تم معالجة بياناته باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات، أشارت نتائج هذه الدراسة الى وجود دلالة احصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، وجودة المعلومات المحاسبية، ووجود أثر قوي ومعنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة المعلومات المحاسبية، كما قدمت هذه الدراسة جملة من التوصيات أهمها: ضرورة الاهتمام أكثر بمفهوم التحفظ المحاسبي على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، وتوعية معدي القوائم المالية بشكل عام ومستخدميها بشكل خاص بآثار الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي وانعكاساته على جودة القوائم المالية.

2. **اسماعيل قزال، " تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF"، 2018**[1].

تهدف الدراسة الى الوقوف على مدى تأثير ممارسة التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية المفصح عنها في شركات المساهمة الجزائرية، وهذا بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي تضمن مفهوم الحيطة والحذر، وهذا بتقييم دور هذه الممارسة في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال الحد من انتهازية أصحاب القرار في الافصاح عن أرباح على غير حقيقتها، اضافة الى الوقوف على مدى استغلال هذا المفهوم لغرض ممارسة ادارة الأرباح بالشكل السالب وهو ما يصطلح عليه بمفهوم تمهيد الدخل، ولتحقيق هدف البحث قمنا بقياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة المدروسة باستتخدام ثلاثة نماذج قياسية هي نموذج Jain and Razaee (2004مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية، ونموذج المستحقات غير التشغيلية(Givoly and hyan 2000) ، اضافة الى استخدام مؤشر Eckel 1981 ، من أجل معرفة حجم ممارسة تمهيد الدخل، واشتملت الدراسة على عينة من شركات المساهمة بلغت 47 بمجموع 235

[1] – اسماعيل قزال، تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، –دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة (2011–2015)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ورقلة،2018.

مشاهدة للفترة الممتدة من 2011 الى غاية 2015، حيث اشارت نتائج هذه الدراسة الى أن التحفظ المحاسبي من أهم المفاهيم المحاسبية الجديدة التي أتى النظام المحاسبي، حيث أشار النظام المحاسبي المالي في العديد من المواد بشكل صريح على تقدير ظروف حالات عدم التأكد وهو ما يدل صراحة على وجود خيارات محاسبية تتصف بالحيطة والحذر في النظام المحاسبي المالي، ومن جهة أخرى تغير المفهوم عن ما كان معمول به سابقا في المخطط الوطني المحاسبي الذي كان ينص على تسجيل الأعباء بمجرد توقعها وعدم الاعتراف بالأرباح فقط عند تحققها الفعلي، إذ أن النظام المحاسبي المالي يشير إلى ضرورة تقدير معقول في ظروف الشك وعدم المبالغة في التقديرات الحذرة عن طريق الاحتياطات والمؤونات المبالغ فيها، وهذا حرصا على الصورة الصادقة للمعلومات المالية ومتوافقة مع التغير المفاهيمي للنظام المحاسبي الذي أتى بمبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوي، كما قدمت جملة من التوصيات أهمها: الاهتمام أكثر بوظيفة المحاسبة والتدقيق على مستوى الشركات الجزائرية والعمل أكثر على عصرنة نظم المعلومات واستخدامها في تطوير نظم الرقابة الداخلية في الشركات الجزائرية.

3. **علام موسى، "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية"، 2011.**[1]

تقدم هذه الدراسة دليلا إضافيًا حول مستوى التحفُّظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، كما أنها للمرة الأولى تلقي الضوء على علاقة التحفُّظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذه الأهداف جمعت الدراسة البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها من 50 شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، للفترة 2001-2006، وباستخدام اختبار (pooled data regression) واختبار(logistic regression) ، توصلت الدراسة الى مؤشرات مهمة حول انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما أنها وجدت علاقة مهمة احصائيا بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي، كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: تفعيل دور لجان التدقيق في الشركات الأردنية نظرا لأهميتها في تحسين جودة التقارير المالية وتحسين جودة الأرباح، وتطبيق قواعد التحكم المؤسسي في ما يتعلق بنسبة امتلاك

[1]- علام موسى، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية-، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد38، العدد02، الأردن، 2011.

مجلس الادارة لأسهم الشركة، وضرورة ألا تزيد هذه النسبة على الحد المسموح به، لما لذلك من أثر سلبي في جودة التقارير المالية.

4. Mohammad,**"Impact of conservatism on the accounting information quality and decision making of the shereholders and the firms listed on the tehran stock axchange", 2013.**[1]

هدفت هذه الدراسة في الأساس الى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية وقرارات المساهمين والمؤسسات المسجلة في بورصة طهران. ولتحقيق هذا الهدف، توجب تحديد أثر التحفظ على ثلاث خصائص نوعية هي: الملائمة، الموثوقية، التوقيت الملائم. تعتبر هذه الدراسة تطبيقية في مضمونها حيث اعتمدت على اختبار (Cross-sectional correlation) وتم الحصول على المعلومات المطلوبة من جميع الشركات المدرجة في بورصة طهران لفترة (2006-2011)، حيث كشفت الدراسة عدة نتائج أهمها: وجود علاقة بين التحفظ وجودة المعلومات، وأن للتحفظ أثر ايجابي على كل من الموثوقية، الملائمة، التوقيت الملائم.

المطلب الثالث: التعقيب عن الدراسات

بعد عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية، سيتم التعقيب على هذه الدراسات من خلال هذا المطلب.

الفرع الاول: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

يتضح من خلال عرض أهم الدراسات التي تناولت متغيري الدراسة الحالية والمتمثلين في جودة المعلومات المالية والتحفظ المحاسبي وتنوع وتعدد الجوانب التي تم فيها التطرق إلى هاذين المتغيرين يمكن مقارنتها مع الدراسة الحالية من خلال الفرع التالي:

1. **المقارنة مع الدراسات باللغة العربية:**

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

[1] - Mohammad, **Impact of conservatism on the accounting information quality and decision making of the shereholders and the firms listed on the tehran stock axchange**, international journal of academic research in accounting, finance and management sciences, vol03, N03, iran, 2013.

الجدول رقم(04): مقارنة بين الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية والدراسة الحالية

أوجه المقارنة	هدف الدراسة	متغيري الدراسة	طريقة معالجة الموضوع	عينة الدراسة
تريرات أيمن، شلابي عمار، مجلة الباحث الاقتصادي	تحديد أثر التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية	المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي المتغير التابع: جودة المعلومات المحاسبية	استخدام التحليل الاحصائي للبيانات	رأي 54 فرد من 10 مؤسسات اقتصادية عمومية بولاية سكيكدة
اسماعيل قزال، أطروحة دكتوراه (غير منشورة	الوقوف على مدى تأثير ممارسة التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية المفصح عنها في شركات المساهمة الجزائرية	المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي المتغير التابع: جودة المعلومات المالية	استخدام التحليل الاحصائي للبيانات	47 شركة مساهمة بمجموع235 مشاهدة للفترة الممتدة من 2011 الى غاية 2015

علام موسى، مجلة دراسات العلوم الادارية	تقديم دليلا إضافيًا حول مستوى التحفُّظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، كما أنها للمرة الأولى تلقي الضوء على علاقة التحفُّظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية.	المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي المتغير التابع: جودة التقارير المالية	استخدام التحليل الاحصائي للبيانات	50 شركة صناعية مساهمة عامة أردنية للفترة 2001 الى غاية 2006.
الدراسة الحالية مذكرة ماستر	أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية.	المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي المتغير التابع: جودة المعلومات المالية	باستخدلم التحليل الاحصائي SPSS	عينة طبقية لمؤسسات اقتصادية بولاية تبسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن جميع الدراسات تتشابه من خلال طريقة معالجة الموضوع، اشتركت في المتغير المستقل للدراسة الحالية، اضافة الى استخدامها نفس الأسلوب: وهو التحليل الاحصائي للبيانات، ومن أهم الاختلافات هو عينات الدراسة التي تم الاعتماد عليها في معالجة الموضوع.

المقارنة مع الدراسات الأجنبية

سيتم التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة الأجنبية السابقة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05): يوضح المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

أوجه المقارنة	هدف الدراسة	متغيري الدراسة	طريقة معالجة الموضوع	عينة الدراسة
دراسة S.H.badloe	معرفة مدى تطور جودة المعلومات المالية بعد تطبيق هولندا معايير اعداد التقارير المالية IFRS سنة 2005 وكذلك معرفة تأثير كل من النظام السياسي والقانوني والمالي على تطبيق هذه المعايير في البيئة الهولندية	المتغير المستقل: جودة المعلومات المالية المتغير التابع: معايير اعداد التقارير المالية IFRS	بإستخدام التحليل الإحصائي للإستبيان "SPSS"	63شركة ضمن بورصة رونردام للفترة 2001-2009
دراسة Mohammad Hamed	اختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة	المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي	استخدام الانحدار الخطي البسيط.	300 شركة مدرجة في بورصة طهران للفترة

Khan MOHAMMADI, Forough HEYRANI	المعلومات المالية وقرارات المساهمين والمؤسسات المسجلة في بورصة طهران.	المتغير التابع: جودة المعلومات المالية.		2006-2011.
الدراسة الحالية مذكرة ماستر	أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية	المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي المتغير التابع: جودة المعلومات المالية	بإستخدام التحليل الإحصائي للإستبيان "SPSS"	عينة طبقية لمؤسسات اقتصادية بولاية تبسة

يمكن الملاحظة من الجدول أعلاه أن الدراسات السابقة مختلفة عن الدراسة الحالية من خلال عينات الدراسة واختلفت مع واحدة في طريقة المعالجة، واشتركت مع دراستين في طريقة المعالجة ومع جميع الدراسات في المتغير المستقل.

رغم وجود اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة إلا أن هناك تشابه أيضا مع الدراسات السابقة، ففي هذه الدراسة تم التركيز على التحفظ المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومات المالية.

إن الدراسات السابقة التي ناقشت متغيري الدراسة الحالية، سواء كانت الرسائل الجامعية أو الجرائد والمجلات العلمية أو المؤتمرات، كلها ناقشت واتبعت في معالجتها الإحصائية أسئلة الاستبيان على المتغيرين، رغم اختلافها لكنها إتفقت على أنه لا يمكن الجزم في تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية نظريا.

1. مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

تتلخص نقاط الاستفادة في:

- ساعدت الدراسات السابقة على تكوين محصلة علمية لدى الطالبتين عن متغيرات البحث الا وهي التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية؛
- ساعدت في اعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن اجراءات الدراسة من حيث منهجها، وأدوات الدراسة، وعينة الدراسة؛
- ساعدت في بناء فكرة شاملة عن المعلومات التي يجب أن يحتويها الاستبيان لكلا المتغيرين؛

- ساهم الاختلاف في مكان وبلد تطبيق الدراسة الى اكتساب ثقافة ذلك البلد في معالجته للموضوع وأيضا ابراز أهم الاختلافات بين الدراسات السابقة والحالية.

خلاصة الفصل

يعد التحفظ المحاسبي قيد محاسبي يميل المحاسبون الى اتباعه في الممارسات العملية، ووسيلة فعالة ومناسبة لمعالجة حالات عدم التأكد التي يواجهونها، حيث نشأ مفهومه بسبب ظروف الشك وحالات عدم التأكد التي تحيط بالممارسة المحاسبية كما يعتبر من بين المفاهيم المهمة في العمل المحاسبي، ويعتبر استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة أحد العوامل الأساسية التي تساهم في اعداد تقارير مالية دقيقة وموضوعية، فتتوفر معلومات مالية ذات جودة عالية تظهر الوضعية المالية الصحيحة للمؤسسة الاقتصادية.

كما توجد عدة دراسات تناولت موضوع التحفظ المحاسبي ومدى أهمية تطبيقه لما له من آثار إيجابية على المؤسسات الاقتصادية، ودراسات أخرى تضمنت موضوع جودة المعلومات ومدى تأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية الأخيرة.

أما الدراسة الحالية سيتم دراستها على مستوى المؤسسات الاقتصادية لولاية –تبسة–، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد التطرق في الفصل السابق للأدبيات النظرية، وكذلك العديد من الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث بصفة مباشرة، سيتم في هذا الفصل معرفة أداء وجهات نظر المهنيين حول أثر تطبيق التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية، وذلك من خلال توزيع الاستبيان لمجموعة من موظفي مؤسسة مناجم الحديد، المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز، المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية، الوكالة التجارية لاتصلات الجزائر، لولاية- تبسة-، وبغية تحقيق ذلك وباختبار الفرضيات، تم تقسيم فصل الدراسة الميدانية إلى مبحثين على النحو الموالي:

- **المبحث الأول: تقديم الإطار المنهجي للدراسة الميدانية؛**
- **المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.**

المبحث الأول: تقديم الاطار المنهجي للدراسة الميدانية

سيتم في هذا الفصل توضيح الطريقة والأدوات المستعملة في هذه الدراسة، حيث سيتم تعريف مجتمع الدراسة وبيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في هذه الدراسة، وسيتم تقسيمه الى المطالب الموالية:

- **المطلب الأول:** تصميم الدراسة الميدانية؛
- **المطلب الثاني:** الأدوات المستخدمة في جمع البيانات؛
- **المطلب الثالث:** الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: تصميم الدراسة الميدانية

يشمل هذا المطلب تحليل مجتمع وعينة الدراسة وكذلك متغيرات وبيانات الدراسة الميدانية.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتم عرض مجتمع وعينة الدراسة من خلال هذا الفرع.

1. **مجتمع الدراسة**

يتمثل المجتمع الكلي لهذه الدراسة في جميع العاملين لقسم المالية والمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لولاية –تبسة– والبالغ عددها (04) مؤسسات (مؤسسة مناجم الحديد، المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز، مؤسسة نفطال، المؤسسة الاقتصادية لإتصالات الجزائر لولاية– تبسة–)، وتضم (53) موظف في قسم المالية والمحاسبة.

2. عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة وفق أساس العينة القصدية، وبلغ حجمها (54) موضف في مختلف المؤسسات الاقتصادية بقسم المالية والمحاسبة تحديدا، والجدول رقم 01 يوضح اختيار العينات الجزئية من كل مؤسسة.

جدول رقم (02-01): يوضح توزيع عينة الدراسة وفق أساس طبقي على المؤسسات الاقتصادية في ولاية تبسة

الرقم	اسم المؤسسة (الطبقة)	اجمالي الموضفين	عدد الاستبيانات المستردة
01	مؤسسة نفطال	12	10
02	المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز	16	13
03	مؤسسة مناجم الحديد	10	10
04	المؤسسة الاقتصادية لإتصالات الجزائر	16	13
المجموع		54	46

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات من المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات واسترداد الاستبيانات التي تم توزيعها، تم التحصل على 46 استبيانة مستردة تعتبر صالحة للتحليل، حيث يمكن الاعتماد عليها في استكمال اجراءات الدراسة.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات

سيتم عرض متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات من خلال هذا الفرع.

1. متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

1.1. **المتغير المستقل:** ويتمثل في التحفظ المحاسبي ويشمل المجالات التالية:

- **في مجال الأصول:** ويتمثل في اختيار البديل الذي يعطي قيمة أقل للأصل؛
- **في مجال الايرادات:** ويتمثل في تأجيل الاعتراف بالايرادات وتسجيلها فقط حين تحققها؛

- **في مجال المصاريف:** ويتمثل في الاعتراف بالمصاريف التي حدثت ومن المحتمل أن تحدث؛
- **في مجال الالتزامات:** ويتمثل في الأخذ بالبديل الذي يعطي القيمة الأعلى.

2.1. **المتغير التابع:** جودة المعلومات المالية التي تم قياسها من خلال جملة من الخصائص الأساسية والثانوية.

الشكل رقم (02-01): يمثل نموذج الدراسة

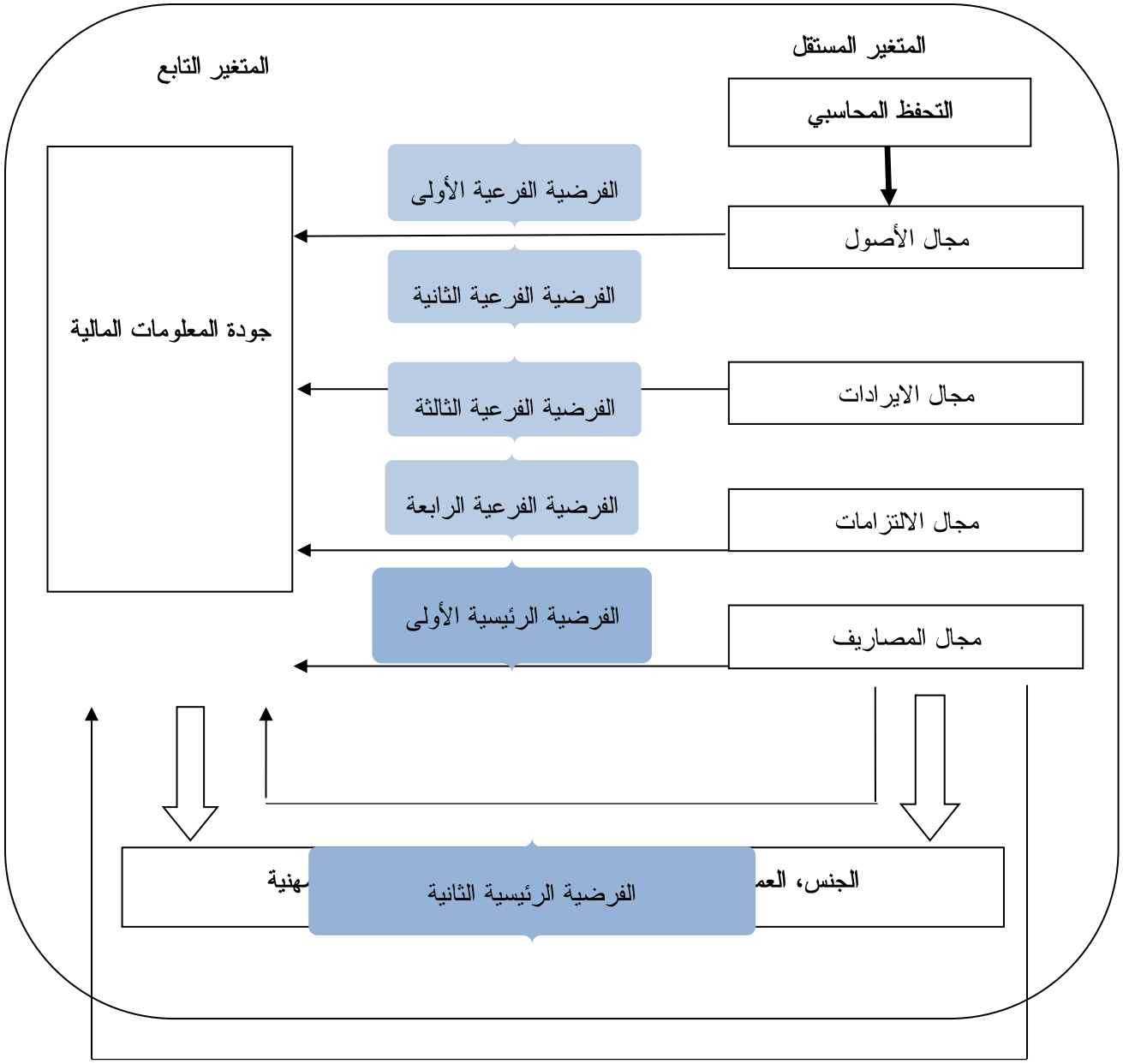

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على الاطار النظري للدراسة.

2. مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات لهذه الدراسة على نوعين من البيانات وهي كمايلي:

1.2. البيانات الثانوية

تتمثل البيانات الثانوية في مجموعة الكتب والدراسات المنشورة والملتقيات والرسائل الجامعية ذات العلاقة بالدراسة وكذا مصادر أجنبية، حيث تم تغطية الجانب النظري من الدراسة والذي يعتبر جزء أساسيا في اجراء الدراسات الميدانية.

2.2. البيانات الأولية

تتمثل البيانات الأولية فيما يلي:

1.2.2. الاستبيان

قصد توضيح مدى تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لولاية –تبسة– تم إعداد الاستبيان وتطويره بشكل يساعد في جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها إحصائيا والحصول على النتائج.

2.2.2. المقابلة

استخدمت المقابلة دعما بالاستبيان في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة.

خلاصة القول أنه يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الموظفين بقسم المالية والمحاسبة في أربع مؤسسات اقتصادية محل الدراسة لولاية –تبسة–، حيث تم توزيع 50 استبيان على الأفراد بالإعتماد على العينة القصدية، وذلك عن طريق المقابلة في دمج المعلومات والبيانات اللازمة، والذي يتمحور حول متغيرات الدراسة المتمثلة في التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية، كما سيتم في المطلب الموالي عرض الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات لهذه الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

قصد تسهيل الدراسة تم إعداد استبيان بشكل يساعد على جمع المعلومات ويمكن توضيح محتويات الاستبيان، واختبار قياس ثباتها وصدقها من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: محتوى أداة الدراسة (الإستبيان)

يعد الاستبيان من أهم الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات في استخدامات البحوث ذلك نظرا لسهولة معالجة البيانات والنتائج المتحصل عليها، عن طريق التعرف المباشر من الأطراف الفعالة في مجال التحفظ المحاسبي باستخدام الاستبيان، الذي يعتبر الخيار الملائم لقياس درجة تطابق

أراء ووجهات نظر موظفين المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لولاية –تبسة–، وقد تضمن الاستبيان محاور تتعلق بمتغيرات الدراسة وقسمت الى قسمين رئيسين يتمثلان في:

1. **القسم الأول**

يتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث الجنس، العمر، المستوى العلمي المركز الوظيفي، الخبرة المهنية لغرض وصف عينة الدراسة وتبيان مدى تأثيرها في متغيرات الدراسة.

2. **القسم الثاني**

عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون الاستبيان من محورين يتمثلان في:

1.2. **المحور الأول**

يتضمن هذا المحور العبارات الخاصة بالتحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لولاية –تبسة– وتضمن 12 عبارة موزعة على مجموعة من المحاور الفرعية المتمثلة في:

- مجال تقييم الأصول؛
- مجال تقييم الالتزامات؛
- مجال تقييم الايرادات؛
- مجال تقييم المصاريف.

2.2. **المحور الثاني**

يتضمن هذا المحور العبارات الخاصة بجودة المعلومات المالية في المؤسسات محل الدراسة وتضمن 12 عبارة.

الفرع الثاني: مقياس أداة الدراسة(الاستبيان)

لتحويل اجابات الدراسة الى بيانات كمية، تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لكونة أكثر تغييرا وتنوعا وباعتباره يعطي مجالات أوسع للإجابة، ويمكن توضيح الدرجات الخمس للموافقة في الجدول كالآتي:

الجدول رقم(02-02): يوضح درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإجابات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

المصدر: أيمن صالح سلامة، الاحصاء(أسس ومبادئ)، دار النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،2019،ص238.

يتضح من خلال الجدول السابق أنه يعطي مجال أوسع للإجابة، حيث تمثل إجابة موافق بشدة الدرجة الأكبر أي 05، وموافق الدرجة 04، ومحايد الدرجة 03، وغير موافق الدرجة 02، وغير موافق بشدة الدرجة الأقل وهي 01.

الجدول رقم(02-03):يوضح طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	[1-1,79]	[1,80-2,59]	[2,60-3,39]	[3,40-4,19]	[4,20-5]
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: بوقلقول الهادي، تحليل البيانات باستخدام spss، ندوة علمية، جامعة عنابة، 2013، ص: 24.

يتضح من خلال الجدول السابق أن طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) حيث يتم حساب المدى(4=5-1) ومن طول الخلية أي (0,80=5/4)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد(01)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

- **صدق وثبات أداة الدراسة**

قصد معرفة صدق الأداة المستخدمة في الدراسة وثباتها، أي قدرة الإستبيان على قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها، تم عرض الإستبيان على بعض الأساتذة على مستوى الكلية من أجل تحكيمه، وقد أشاروا إلى بعض الملاحظات، تم أخذها بعين الإعتبار.

كما تم التأكد من صدق وثبات الإستبيان من خلال توزيع الإستمارات على عينة من الأفراد، وتم إسترجاعها وتفريغ بياناتها، ثم إعادة توزيعها على نفس العينة بعد فترة زمنية قدرت بعشرة (10) أيام وكانت النتائج كمايلي:

الجدول رقم(02-04):يوضح صدق أداة الدراسة

		نتائج الفترة T	نتائج الفترة T+1
نتائج الفترة T	معامل بيرسون مستوى الدلالة	0.847 0.002	
نتائج الفترة T+1 مستوى الدلالة	معامل بيرسون مستوى الدلالة		0.771 0.000
	عدد العينة	10	10

المصدر:إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من خلال نتائج الجدول أن هناك ارتباط قوي ومرتفع خلال الفترة (T) وكذا الفترة (T+1) وهي نتائج ايجابية تخدم الدراسة، ومنه يمكن استخدام الاستبيان والثقة في نتائجه.

بالإضافة الى الإختبار السابق، تم حساب معامل ألفا كرومباخ (Cronbach's Alpha) لتحديد درجة الثبات، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05): يوضح قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

رقم الفقرة في استمارة الاستبيان	اسم المتغير	معامل الثبات ألفا كرومباخ (%)
من الفقرة 01 إلى 12	التحفظ المحاسبي	90
من الفقرة 13 إلى 24	جودة المعلومات المالية	74
من الفقرة 01 إلى 24	معامل الثبات الكلي	86.9

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (05) أن معامل الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة, حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات أداة الدراسة 86.9%, وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة، ومنه يمكن اعتماد استمارة الاستبيان.

خلاصة القول أنه تم في هذه الدراسة، الإعتماد على الإستبيان والمقابلة في جمع البيانات والمعلومات حيث تضمن الإستبيان 24 عبارة مقسم الى قسمين، حيث تم الإعتماد على مقياس ليكارت الخماسي وتم إثبات وصدق الإستبيان بناء على معامل ألفاكرومباخ ومعامل بيرسون، وسيتم في المطلب الموالي التعرف على البرامج والأدوات الإحصائية المعتمد عليها في تحليل الدراسة.

المطلب الثالث: البرامج والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل الدراسة

تم إستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والبرامج من أجل القيام بقراءة ودارسة أجوبة عينة الدراسة لأثر تطبيق التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية، وسيتم توضيح ذلك من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة والتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها، بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخال البيانات الموزعة وترميزها، ثم إدخال البيانات بالحاسوب الآلي باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية Spss20 ، كذلك تم استخدام برنامج (Excel 2013) وهو كذلك أحد البرامج الإلكترونية التي تستعمل لإدارة البيانات والمعلومات وتحليلها.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية

تتمثل الأدوات الإحصائية المستخدمة في دراسة الإستبيان فيمايلي: [1]

1. **التكرارات والنسب المئوية**

[1]– عبد الله إبراهيم الفقي، **الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.، ص ص: 95-142.

حيث استخدمت لغرض معرفة تكرارات فئات متغير ما ويفيد في وصف خصائص عينة الدراسة ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة، وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{تكرار المجموعة} \times 100}{\text{المجموع الكلي التكرارات}}$$

2. معامل ألفا كرونباخ

يتم استخدامه لقياس درجة ثبات وصدق أداة الدراسة، يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، تعتبر قيمة المعامل التي تساوي 60% مقبولة للحكم على ثبات الاستبانة وكلما زادت قيمة المعامل زادت درجة ثبات وصدق أسئلة الاستبيان، يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$a = \frac{n}{n-1}\left(1 - \frac{\sum vi}{vt}\right)$$

حيث: **α:** معامل ألفا كرونباخ؛

***n*:** عدد الأسئلة؛

***Vt*:** معامل التباين لأسئلة المحور؛

***Vi*:** التباين لأسئلة المحور.

3. الانحراف المعياري

يتم حسابها لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة الدراسة، حيث أن الانحراف المعياري عبارة عن مؤشر احصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

$$\delta = \frac{\sqrt{\sum(Xi - \overline{X})2}}{N}$$

حيث:

S = يمثل الإنحراف المعياري؛

Xi= يمثل قيمة الأسئلة؛

X= يمثل المتوسط الحسابي؛

4. المتوسط الحسابي (Mean)

هو عبارة عن مؤشرا لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة المختارة، ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

$$X = \sum_{N}^{n} Xi$$

حيث:

X= يمثل المتوسط الحسابي.

Xi= تمثل قيمة الأسئلة.

N= يمثل عدد الأسئلة.

5. معامل الانحدار المتعدد

هو نموذج يبين كيف يؤثر المتغير المستقل بأبعاد متعددة في المتغير التابع، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر مجالات المتغير المستقل (مجال الأصول، مجال الايرادات، مجال الالتزامات، مجال المصاريف) في المتغير التابع (جودة المعلومات المالية)، ومن خلاله يتم الحكم على الفرضية بالقبول أو الرفض.

6. الانحدار الخطي البسيط

ويستخدم هذا الاختبار لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. ويتعلق بتحليل الانحدار بالتنبؤ بالمستقبل (غير معروف) اعتمادا على بيانات جمعت عن الماضي (المعروف)، فهو يحلل احد المتغيرات (المتغير التابع) متأثرا بعامل أخر أو أكثر من عامل مستقل، وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية لولاية –تبسة–.

7. اختبار T-test

يتم الاعتماد عليه لاختبار الفرضيات عند مستوى دلالة sig(a)≤0,05، والذي يدل على أن احتمال الخطأ المسموح به يكون في حدود 5%ما يعكس مجال الثقة بنسبة 95%.

8. اختبار T للعينات المستقلة (T-Test pour échantillons appariés)

استخدم لاختبار الفرضيات المتعلقة بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وترتبط بالمتغيرات المستقلة التي لا تستخدم الإنحدار الخطي.

9. تحليل التباين الأحادي (One wa ANOVA)

استخدم لاختبار الفرضيات المتعلقة بمدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية ترتبط بالخصائص الوظيفية التي تحتوي على أكثر من مجموعتين، وتتمثل في هذه الدراسة: العمر والمستوى التعليمي والصنف المهني وعدد سنوات الخدمة.

10. معامل الارتباط بيرسون

يستخدم معامل الارتباط بيرسون لتحديد مدى ارتباط متغيرات الدارسة ببعضها، وتم حسابه انطلاقا من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةspss20 ، حيث أنه محصور ضمن المجال [1،−1] أي بين الواحد الصحيح السالب والواحد الصحيح الموجب، فإذا اقتربت القيمة من الواحد الصحيح الموجب هذا يعني أن هناك علاقة طردية ذات تأثير إيجابي قوي جدا، والعكس إذا اقتربت من 0هذا يعني أن هناك علاقة طردية ذات تأثير سلبي جدا بين المتغيرات والعكس إذا اقتربت من 0فهناك علاقة عكسية ذات تأثير سلبي ضعيف جدا بين المتغيرات.

خلاصة القول أنه تم في هذه الدراسة إستخدام مجموعة من البرامج تتمثل في برنامج (Exel2013)، وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss20) وكذلك مجموعة من الأدوات الإحصائية، والمتمثلة في التكرارات والنسب المئوية ومعامل ألفاكروميخ، وإختبار T للعينات المستقلة وكذلك المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري إضافة الى معامل الإرتباط بيرسون ومعامل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

خلاصة القول أن مجتمع الدراسة يتمثل في مجموعة من الموظفين في قسم المالية والمحاسبة بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لولاية –تبسة–، كما تم الإعتماد على الإستبيان والمقابلة في جمع البيانات والمعلومات، حيث تضمن 24 عبارة مقسم إلى قسمين تم الإعتماد فيه على مقياس ليكارت الخماسي وإثبات وصدق أداة الدراسة بناءا على معامل ألفاكروميخ، حيث تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss20) وبرنامج (Exel2013) لتحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وكذلك مجموعة من الأدوات الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، وهذا من أجل تحليل نتائج الإستبيان وإختبار الفرضيات والتي سيتم التطرق إليها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

في هذا المبحث سيتم عرض وتحليل إجابات فرضيات الدراسة وتفسيرها، بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة التطبيقية، التي تقيس متغيرات الدراسة وفقا لتوجهات عينة الدراسة، ومنه تقتضي دراسة هذا المبحث تقسيمه إلى المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** الوصف الإحصائي لعينة الدراسة؛
- **المطلب الثاني:** عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية؛
- **المطلب الثالث:** اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

سيتم في هذا المطلب عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة من حيث متغير الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المركز الوظيفي، الخبرة المهنية.

الفرع الأول: متغير الجنس

توزعت عينة الدراسة حسب الجنس على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(02-06): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

البيان	التكرار	النسبة(%)
ذكر	29	63.0
أنثى	17	37.0
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS.

يمكن ترجمة معلومات الجدول السابق الى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم(02-02): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

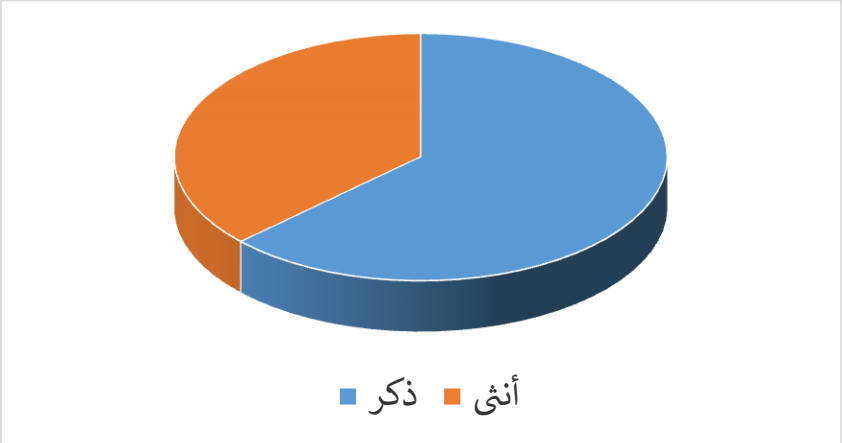

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (06).

يتضح من خلال نتائج الجدول والشكل أعلاه أن نسبة الذكور جاءت أعلى من نسبة الإناث حيث سجلت نسبة الذكور نسبة مئوية قدرت ب: 63%، وسجلت فئة الإناث نسبة قدرت ب 37%، وتعد هذه النسب متقاربة بين الجنسين ويفسر هذا أن العمل في المؤسسات الاقتصادية لا يقتصر على فئة الذكور فقط.

الفرع الثاني: متغير العمر

توزعت عينة الدراسة حسب متغير العمر على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

البيان	التكرار	النسبة(%)
أقل من 30 سنة	13	28.3
من 30 إلى 40 سنة	15	32.6
من 40 إلى 50 سنة	17	37.0
50 سنة فأكثر	1	2.2
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS.

يمكن ترجمة معلومات الجدول السابق الى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم(02-03): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

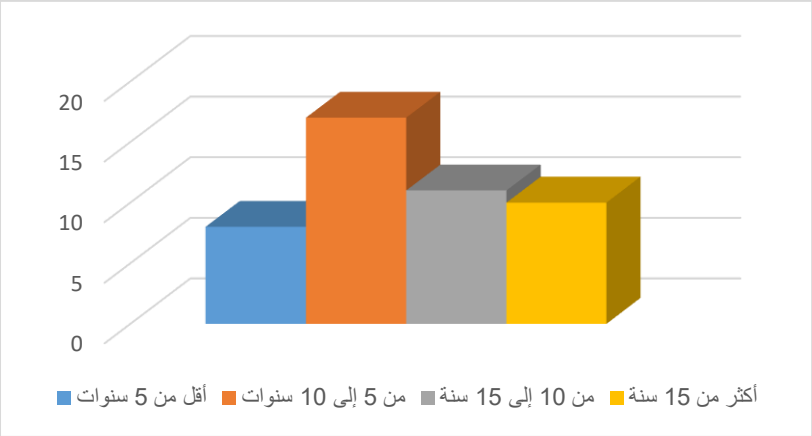

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (07).

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن أعلى نسبة محققة بالنسبة لمتغير الفئة العمرية كانت من فئة (من 40 إلى 50 سنة) بنسبة هي الأعلى والتي قدرت ب 37%، لتليها الفئة العمرية (من 30 إلى 40 سنة) في المرتبة الثانية بنسبة قدرت ب: 32.6%، واحتلت الفئة (أقل من 30 سنة) المرتبة الثالثة بنسبة قدرت ب: 28.3%، لتحل في الأخير الفئة (أكبر من 50 سنة) المرتبة الأخيرة بنسبة هي الأضعف والتي قدرت ب: 2.2%، ومنه يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تحتوي على فئة من الشباب يملكون المعرفة لاستيعاب فقرات الاستبيان والإجابة عليها.

الفرع الثالث: متغير المستوى العلمي

توزعت عينة الدراسة حسب المستوى العلمي على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-08): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى العلمي

البيان	التكرار	النسبة(%)
بكالوريا	6	13.0
ليسانس	18	39.1
ماستر	16	34.8
دكتوراه	1	2.2
شهادات أخرى	5	10.9
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS.

يمكن ترجمة معلومات الجدول السابق الى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم(02-04): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى العلمي

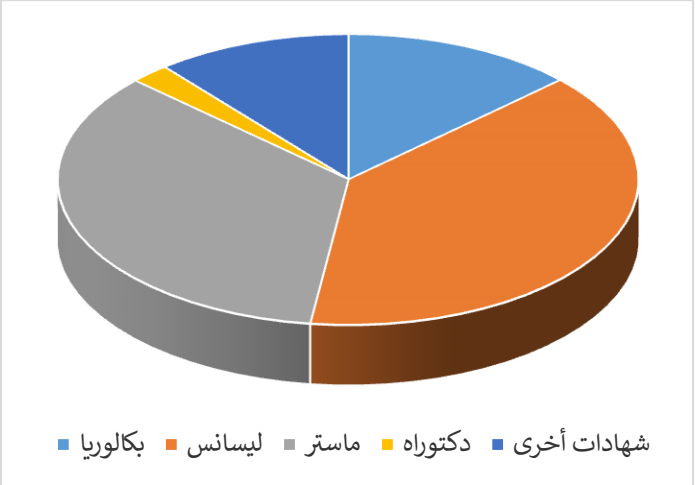

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (08).

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن أغلبية عينة الدراسة كانت من ضمن فئة (الليسانس) بنسبة قدرت ب: 39.1%، لتليها في المرتبة الثانية فئة (الماستر) بنسبة قدرت ب: 34.8%، وسجلت باقي الفئات نسبة منخفضة،كما لم تسجل فئة (دكتوراه) أي تكرار يذكر، ويلاحظ من خلال هذه النتائج أن المؤسسات الاقتصادية تحوز على كفاءات جامعية علمية كبيرة يمكنها تقديم الإضافة والتطوير، بها ويمكن تفسير هذه النتائج بالنظر للمستويات العلمية التي تطلبها المؤسسات الاقتصادية في مختلف مسابقات التوظيف التي تنظمها.

الفرع الرابع: متغير الوظيفة

توزعت عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05-02): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة(%)
رئيس مصلحة	12	26.1
وظيفة أخرى	34	73.9
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS.

يمكن ترجمة معلومات الجدول السابق الى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم(05-02): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة

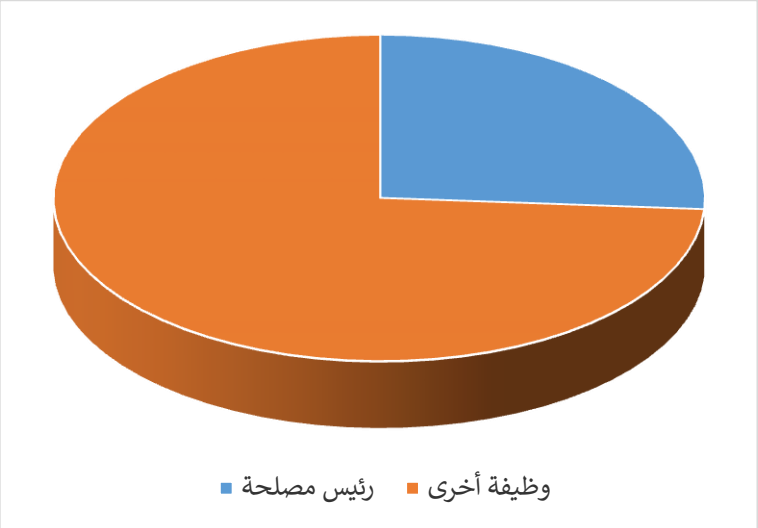

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (09).

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن أغلبية عينة الدراسة كانت من ضمن فئة وظيفة أخرى (اداري، عون اداري، سكريتاريا وغيرها) بنسبة قدرت ب: 73.9%، لتليها في المرتبة الثانية فئة رئيس مصلحة بنسبة قدرت ب: 26.1%، مع غياب تام لفئة المدير وهذا الأمر إيجابي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

الفرع الخامس: متغير الخبرة المهنية

توزعت عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-10): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية

البيان	التكرار	النسبة(%)
أقل من 5 سنوات	8	17.4
من 5 إلى 10 سنوات	17	37.0
من 10 إلى 15 سنة	11	23.9
أكثر من 15 سنة	10	21.7
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

يمكن ترجمة معلومات الجدول السابق الى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم(02-06): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية

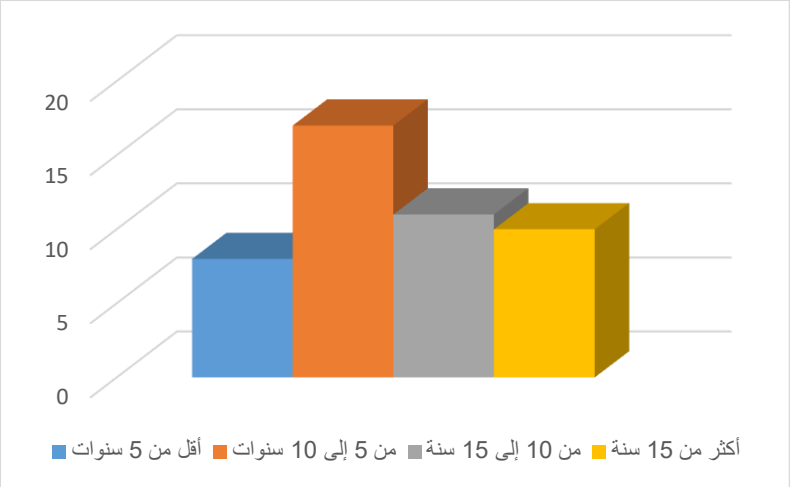

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا الجدول رقم (10).

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن أغلبية عينة الدراسة كانت من ضمن فئة (من 05 إلى 10 سنوات) بنسبة قدرت ب: 37%، لتليها في المرتبة الثانية فئة (من 10 الى 15 سنوات) بنسبة قدرت ب:23.9%، واحتلت الفئة (أكثر من 15 سنة) المرتبة الثالثة بنسبة قدرت ب: 21.7%، واحتلت الفئة (أقل من 5 سنوات) المرتبة الأخيرة بنسبة قدرت ب: 17.4% ويمكن تفسير هذه النتائج أنها منطقية لتطوير أداء المؤسسات الاقتصادية وهذا ما يعزز القدرة العلمية والعملية على استيعاب فقرات الاستبيان والاجابة عليها بصورة مناسبة.

خلاصة القول أنه تم في هذا المطلب الوصف الإحصائي لعينة الدراسة، من خلال عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة، من حيث متغير الجنس،العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة في المؤسسة وعدد سنوات الخبرة، وسيتم عرض وتحليل نتائج الدراسة في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور الدراسة

في هذا المطلب سيتم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل استجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج (SPSS20).

الفرع الأول: استجابات أفراد عينة الدراسة نحو متغير التحفظ المحاسبي بعينة في المؤسسات الاقتصادية

يتم اختبار هذا المحور وفقا لأبعاده من خلال الفقرات من 1 إلى 12 من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والجدول الموالي يوضح ذلك.

1- استجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول

تمثل نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-11): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول بعينة من المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
01	يفضل المحاسب قياس الأصول بالقيمة الأقل بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد	3.98	1.043	مرتفع	2
02	يتم استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصول المؤسسة	3.52	1.005	مرتفع	3
03	تستخدم المؤسسة القيمة التحصيلية الصافية في تقييم بعض الأصول(بعض الحسابات المدينة)	4.15	0.842	مرتفع	1

إجمالي درجة البعد وترتيبه في المحور	3.78	0.738	مرتفعة	4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل(SPSS).

يتضح من الجدول أعلاه أن إستجابات أفراد العينة نحو مدى تأثير التحفظ المحاسبي يتجه نحو الموافقة بنسب مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 3.78، كما أكدت النتائج المسجلة في الإنحرافات المعيارية أن هناك فروق متوسطة في إيجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة الانحراف معياري لكافة فقرات المجال 0.738، وسيتم توضيح ذلك وفقا لكل عبارة من عبارات هذا المحور من خلال ما يلي:

- **العبارة رقم (01): يفضل المحاسب قياس الأصول بالقيمة الأقل بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد؛**حيث سجلت متوسط حسابي قدر ب: 3.98 وانحراف معياري قدر ب: 1.043، واحتلت العبارة المرتبة (2) في البعد بدرجة مرتفعة، وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى فعلا بأن المحاسب يقوم بتقييم الأصول بالقيمة الأقل بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد؛
- **العبارة رقم (02): يتم استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصول المؤسسة؛**حيث سجلت متوسط حسابي قدر ب: 3.52 وانحراف معياري قدر ب: 1.005، واحتلت العبارة المرتبة (3) داخل البعد بدرجة مرتفعة وهذا يدل على أن عينة الدراسة ترى بأن المؤسسات محل الدراسة تقوم بعرض عناصر الأصول بالتكلفة التاريخية كونها تستخدم لتسجيل قيمة الأصل في الميزانية العمومية بتكلفته الأصلية؛
- **العبارة رقم (03): تستخدم المؤسسة القيمة التحصيلية الصافية في تقييم بعض الأصول (بعض الحسابات المدينة)؛**حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي وهو الأعلى والذي قدر ب4.15 وانحراف معياري قدر ب: 0.842، واحتلت العبارة المرتبة (01) بدرجة قبول مرتفعة وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى بأن المؤسسة تستخدم فعلا القيمة التحصيلية الصافية في تقييم بعض أصولها (بعض الحسابات المدينة).

2. **استجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد التحفظ المحاسبي في مجال الالتزامات**

تمثل نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-12): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات بعينة من المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	المستوى	ترتيب

		الحسابي	المعياري		العبارات
04	يفضل المحاسب لقياس قيمة التزامات المؤسسة بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد	3.76	0.947	مرتفع	2
05	يتم تقييم التزامات المؤسسة طويلة الأجل بأقل خصم ممكن	3.91	0.962	مرتفع	1
06	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات قصيرة الأجل بقيمتها الاسمية المخصومة	3.76	0.970	مرتفع	3
إجمالي درجة البعد وترتيبه في المحور		3.88	0.783	مرتفعة	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل(SPSS).

يتضح من الجدول أعلاه أن إستجابات أفراد العينة نحو مدى تأثير التحفظ المحاسبي يتجه نحو الموافقة بنسب مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 3.88، كما أكدت النتائج المسجلة في الإنحرافات المعيارية أن هناك فروق كمتوسطة في إيجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة الانحراف معياري لكافة فقرات المجال 0.783، وسيتم توضيح ذلك وفقا لكل عبارة من عبارات هذا المحور من خلال ما يلي:

- **العبارة رقم (04): يفضل المحاسب لقياس قيمة التزامات المؤسسة بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد؛**حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي هو متوسط والذي قدر ب: 3.76وانحراف معياري قدر ب: 0.947، واحتلت العبارة المرتبة (2) بدرجة قبول مرتفعة وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى بأن المحاسب يقيس قيمة التزامات المؤسسة بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد،
- **العبارة رقم (05): يتم تقييم التزامات المؤسسة طويلة الأجل بأقل خصم ممكن؛**حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.91 وانحراف معياري قدر ب: 0.962، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (01) بدرجة قبول مرتفعة وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى استخدام المحاسب لمعدل الخصم أقل ما يمكن في تقييم الالتزامات طويلة الأجل ؛
- **العبارة رقم (06): يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات قصيرة الأجل بقيمتها الاسمية المخصومة؛** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.76 وانحراف معياري قدر

ب: 0.970، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (03) بدرجة قبول مرتفعة وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى فعلا بأن المحاسب يعترف بالالتزامات بقيمتها الحالية ؛

3. استجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الايرادات

تمثل نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-13): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الايرادات بعينة من المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
07	يميل المحاسب نحو إظهار ايرادات المؤسسة بأقل قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد	3.20	1.204	متوسط	2
08	يفضل المحاسب التأخير في الاعتراف بالإيرادات غير المحققة لحين تحققها	3.13	1.024	متوسط	3
09	يحرص المحاسب على تاجيل جزء الأقساط غير المكتسبة في السنة الحالية للدورة اللاحقة تحسبا لأخطار محتملة.	3.30	1.113	متوسط	1
	إجمالي درجة البعد وترتيبه في المحور	3.21	0.977	متوسط	4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل(SPSS).

يظهر الجدول أعلاه أن هناك مستوى متوسط لدرجة رضا الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عن عبارات بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الايرادات، حيث تم تسجيل متوسط حسابي متوسط قدر ب 3.21 وانحراف معياري (0.977)، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي

إلى المجال [2.60-3.39] حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، مما يعني أن عينة الدراسة ليس لديهم إجماع على أن هناك مستوى مرتفع لعبارات بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الايرادات، وهو ما يمكن توضيحه وفقا لكل عبارة من عبارات هذا البعد من خلال ما يلي:

- **العبارة رقم (07): يميل المحاسب نحو إظهار ايرادات المؤسسة بأقل قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد،** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.20 وانحراف معياري قدر ب: 1.204، واحتلت العبارة المرتبة (02) بدرجة قبول متوسطة وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى بأن المحاسب لا يميل بشكل كبير نحو إظهار ايرادات المؤسسة بأقل قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد؛
- **العبارة رقم (08): يحرص المحاسب على تاجيل جزء الأقساط غير المكتسبة في السنة الحالية للدورة اللاحقة تحسبا لأخطار محتملة.**؛ حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.13 وانحراف معياري قدر ب: 1.024، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (03) بدرجة قبول متوسطة وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى بأن المحاسب يحرص المحاسب على تأجيل جزء الأقساط غير المكتسبة في السنة الحالية للدورة اللاحقة تحسبا لأخطار محتملة وتبرير ذلك هن هذا الجزء من الأقساط المصدرة خلال السنة متعلق بأخطار سارية ومحتملة الوقوع في السنة المالية اللاحقة؛
- **العبارة رقم (09): يميل المحاسب الى تأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة غير المحققة،** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.30 وانحراف معياري قدر ب: 1.113، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (01) بدرجة قبول متوسطة وهذا يعني أن عينة الدراسة لا تتفق بشكل كبير على أن المحاسب يميل الى تأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة غير المحققة.

4. **استجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف**

تمثل نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-14): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف بعينة من المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
10	يلجأ المحاسب نحو إظهار قيمة مصاريف المؤسسة بأعلى قيمة ممكنة	3.17	1.217	متوسط	2
11	يميل المحاسب نحو الاعتراف بالمصاريف خلال أقصر فترة زمنية ممكنة	3.11	1.059	متوسط	3
12	يحرص المحاسب سنويا على تكوين مخصصات للخسائر المحتملة التي تحل بالمؤسسة؛	3.30	1.072	متوسط	1
		3.19	1.005	متوسطة	4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل(SPSS).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك مستوى مرتفع لدرجة رضا الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية عن عبارات بعد الأمان حيث تم تحقيق متوسط حسابي مرتفع قدر ب 3.19 وانحراف معياري (1.0005)، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [3.43-4.02] حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، مما يعني أن عينة الدراسة لديها إجماع على أن هناك مستوى متوسط لعبارات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف، وهو ما يمكن توضيحه وفقا لكل عبارة من عبارات هذا البعد من خلال ما يلي:

- **العبارة رقم (10): يلجأ المحاسب نحو إظهار قيمة مصاريف المؤسسة بأعلى قيمة ممكنة؛**حيث سجلت متوسط حسابي قدر ب:3.17 وانحراف معياري قدر ب:1.217، واحتلت العبارة المرتبة (02) في البعد بدرجة قبول متوسطة وهذا يعني أن عينة الدراسة لا تتفق على أن المحاسب يلجأ دوما نحو إظهار قيمة مصاريف المؤسسة بأعلى قيمة ممكنة ؛
- **العبارة رقم (11): يميل المحاسب نحو الاعتراف بالمصاريف خلال أقصر فترة زمنية ممكنة؛**حيث سجلت متوسط حسابي قدر ب3.11 وانحراف معياري قدر ب: 1.059، واحتلت العبارة المرتبة (03) داخل البعد بدرجة قبول متوسطة وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى بأن المحاسب لا يميل دوما نحو الاعتراف بالمصاريف خلال أقصر فترة زمنية ممكنة وهذا يعكس سرعة الاعتراف بمصاريف الخسائر المتوقعة مراعاة لحقوق المؤمن لهم المتضررين.
- **العبارة رقم (12): يحرص المحاسب سنويا على تكوين مخصصات للخسائر المحتملة التي تحل بالمؤسسة؛**حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.30 وانحراف معياري قدر ب:1.072، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (01) بدرجة قبول متوسطة وهذا يعني أن المحاسب يحرص سنويا أحيانا فقط على تكوين مخصصات للخسائر المحتملة التي تحل بالمؤسسة هذا يعني بأن تكوين هذا النوع من المخصصات يصعب تبريره دون أساس التحفظ المحاسبي ويعد كنتيجة حتمية لتطبيقه.

الفرع الثاني: استجابات أفراد عينة الدراسة نحو متغير جودة المعلومات المالية

سيتم اختبار هذا المحور من خلال الفقرات من 13 إلى 24 من حيث المتوسط الحسابي, والانحراف المعياري والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-15): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات جودة المعلومات المالية بعينة من المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
13	تساهم المعلومات المالية المتوفرة في القوائم المالية للمؤسسة في بناء التوقعات والمنافع	4.02	.614	مرتفع	1
14	تقدم المؤسسة المعلومات المالية في الوقت المناسب لمستخدميها	3.57	1.025	مرتفع	3
15	تتميز المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية بمدى قدرتها على التأثير على سلوك المستخدمين	3.70	.986	مرتفع	2
16	تسمح المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة للمستخدمين بإحداث مقارنات تخص المؤسسة نفسها أو مع مؤسسات أخرى	3.07	1.020	متوسط	12
17	تساعد المعلومات المالية على تحسين معرفة مستخدميها بالنتائج المتوقعة في المستقبل	3.20	.806	متوسط	11
18	تتسم المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة بالحياد وعدم التحيز لأي جهة	3.39	.829	متوسط	7
19	تمكن المعلومات المالية المستخدم من تصحيح أو تأكيد توقعاته المستقبلية	3.37	.951	متوسط	8
20	تتميز المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة بوضوحها وسهولة فهمها من قبل مختلف مستخدميها	3.44	.967	متوسط	6
21	تكون المعلومات المالية ذات أهمية نسبية اذا كان إدراجها أو حذفها على قرار المستخدمين	3.48	.960	مرتفع	4
22	تظهر القوائم المالية كل المعلومات المالية المهمة التي يمكن أن تؤثر على حكم المستخدم لها	3.46	.959	مرتفع	5
23	تتميز المعلومات المالية المفصح عنها بخلوها من الأخطاء الجوهرية (السهو، سوء الفهم، أخطاء محاسبية، أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية)	3.22	1.228	متوسط	10
24	يؤدي سوء استخدام السياسات المالية الى زيادة السلوك	3.37	1.236	متوسط	9

	الانتهازي للإدارة والذي يؤدي بدوره الى التقليل من موثوقية المعلومات المالية			
إجمالي درجة المحور	3.46	0.537	مرتفعة	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل(SPSS).

يظهر الجدول رقم (15) من خلال إجابات موظفي المؤسسات الاقتصادية أن هناك مستوى مرتفع نحو عبارات محور جودة المعلومات المالية، حيث تم تحقيق متوسط حسابي مرتفع والذي قدر ب 3.46وانحراف معياري (0.537)، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [3.40-4.19] حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، مما يعني أن عينة الدراسة لديهم إجماع على أن هناك مستوى مرتفع لعبارات محور جودة المعلومات المالية، وهو ما يمكن توضيحه وفقا لكل عبارة من عبارات هذا المحور من خلال ما يلي:

- **العبارة رقم (13): تساهم المعلومات المالية المتوفرة في القوائم المالية للمؤسسة في بناء التوقعات والمنافع،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر ب: 4.02 وانحراف معياري قدر ب: 0.614، واحتلت العبارة المرتبة (1) بدرجة قبول مرتفعة، وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى بأن المعلومات المالية التي تتوفر في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي فبدون معرفة الأحداث السابقة يصعب بناء التوقعات لما سيكون عليه حالة المؤسسات في المستقبل؛
- **العبارة رقم (14): تقدم المؤسسة المعلومات المالية في الوقت المناسب لمستخدميها،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر ب: 3.57 وانحراف معياري قدر ب: 1.025 واحتلت العبارة المرتبة (03) بدرجة قبول مرتفعة، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة ترى بأن المعلومات المالية تفقد قيمتها بشكل سريع، فالمعلومات المالية الماضية تساعد على اجراء التنبؤات المستقبلية لكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي غير مفيدة لاتخاذ القرارات ولهاذا يتطلب من المؤسسات توفير المعلومات بشكل دوري؛
- **العبارة رقم (15): تتميز المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية بمدى قدرتها على التأثير على سلوك المستخدمين،** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.70 وانحراف معياري قدر ب: 0.986، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (2) بدرجة قبول مرتفعة،

وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى بأن المعلومات المالية كلما كانت موثوقة وملاءمة كلما سهلت على مستخدميها عملية اتخاذ قرار أدق وأكثر كفاءة؛

- **العبارة رقم (16): تسمح المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة للمستخدمين بإحداث مقارنات تخص المؤسسة نفسها أو مع مؤسسات أخرى؛** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.07 وانحراف معياري قدر ب: 1.020، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (12) بدرجة قبول متوسطة، وهذا يعني أن عينة الدراسة لا توافق بشكل كبير بأن المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات محل الدراسة في كشوفها المالية للمستخدمين تسمح باجراء مقارنة داخل المؤسسة وخارجها وهذا راجع لعدم الثبات والاتساق في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى؛
- **العبارة رقم (17): تساعد المعلومات المالية على تحسين معرفة مستخدميها بالنتائج المتوقعة في المستقبل؛**حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.20 وانحراف معياري قدر ب: 0.806، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (11) بدرجة قبول متوسطة، وهذا يعني أن عينة الدراسة لا توافق بشدة بأن المعلومات المالية المقدمة في الكشوفات المالية للمؤسسات محل الدراسة تساعد بشكل كبير على تحسين معرفة مستخدميها بالنتائج المتوقعة في المستقبل وهذا راجع لضعف القيمة الرقابية التي تساعد في تقييم مدى صحة التوقعات السابقة التي بدورها تساعد في تقييم نتائج القرارات التي بنيت على أساس المعلومات المالية المقدمة في القوائم؛
- **العبارة رقم (18): تتسم المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة بالحياد وعدم التحيز لأي جهة** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.39 وانحراف معياري قدر ب: 0.829، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (07) بدرجة قبول متوسطة، وهذا يعني أن عينة الدراسة لا توافق بشكل مرتفع على أن المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة تتسم بالحياد وعدم التحيز لأي جهة وهذا راجع لاستخدام المؤسسات محل الدراسة لسياسة معينة كتقييم الأصل بالقيمة التاريخية واتباع سياسة الحيطة والحذر أو قد يكون تحيز مقصود من قبل المحاسب راجع لقلة خبرته؛
- **العبارة رقم (19): تمكن المعلومات المالية المستخدم من تصحيح أو تأكيد توقعاته المستقبلية؛** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب:3.37 وانحراف معياري قدر ب: 0.951، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (08) بدرجة قبول متوسطة، وهذا يعني أن عينة الدراسة لا

توافق بشكل مرتفع على أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تمكن المستخدم من تصحيح أو تأكيد توقعاته المستقبلية وهذا راجع لعدم الاتفاق بين المطلعين الذين يقومون بعملية القياس بسبب اختلاف أساليب القياس وعدم وجود درجة عالية من الاجماع بين المحاسبين عند استخدام طرق القياس وبالتالي تفقد القيمة التأكدية؛

- **العبارة رقم (20):تتميز المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة بوضوحها وسهولة فهمها من قبل مختلف مستخدميها؛** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.44 وانحراف معياري قدر ب: 0.967، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (06) بدرجة قبول متوسطة، وهذا يعني أن عينة الدراسة لا توافق بشكل مرتفع على أن المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات محل الدراسة تتميز بالوضوح ومعروضة بشكل سهل ودقيق وهذا راجع لغياب المعلومات الاضافية في الحواشي للمساعدة في توضيحها؛
- **العبارة رقم (21):تكون المعلومات المالية ذات أهمية نسبية اذا كان إدراجها أو حذفها يؤثر على قرار المستخدمين؛** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.48 وانحراف معياري قدر ب: 0.960، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (04) بدرجة قبول مرتفعة، وهذا يعني أن عينة الدراسة توافق بشكل مرتفع على أن للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة غالبا ما أثرت على قرارات المستخدمين لأهميتها؛
- **العبارة رقم (22):تظهر القوائم المالية كل المعلومات المالية المهمة التي يمكن أن تؤثر على حكم المستخدم لها؛**حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.46 وانحراف معياري قدر ب: 0.959، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (05) بدرجة قبول مرتفعة، وهذا يعني أن عينة الدراسة توافق بشكل مرتفع على أن القوائم المالية المقدمة من قبل المؤسسات محل الدراسة تظهر جميع المعلومات الجزئية المفصلة التي تساعد المستخدم على فهم وضعية المؤسسة واتخاذ قراراته؛
- **العبارة رقم (23): تتميز المعلومات المالية المفصح عنها بخلوها من الأخطاء الجوهرية (السهو، سوء الفهم، أخطاء محاسبية، أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية)؛** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب:3.22 وانحراف معياري قدر ب: 1.228، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (10) بدرجة قبول متوسطة، وهذا يعني أن عينة الدراسة لا توافق بشكل مرتفع على أن المعلومات المالية المفصح عنها في المؤسسات خالية تماما من الأخطاء الجوهرية

وهذا راجع أحيانا للأخطاء التي يرتكبها المحاسب التي بدورها تؤثر على مصداقية وموثوقية المعلومة المالية؛

- **العبارة رقم (24): يؤدي سوء استخدام السياسات المالية الى زيادة السلوك الانتهازي للإدارة والذي يؤدي بدوره الى التقليل من موثوقية المعلومات المالية؛** حيث سجلت هذه العبارة متوسط حسابي قدر ب: 3.37 وانحراف معياري قدر ب: 1.236، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة (09) بدرجة قبول متوسطة، وهذا يعني أن عينة الدراسة لا توافق بشكل مرتفع على أن سوء استخدام السياسات المالية يؤدي الى زيادة السلوك الانتهازي للإدارة ويقلل من موثوقية المعلومات المالية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد عرض وتحليل بيانات الدراسة سيتم مناقشتها في ضوء الفرضيات للوقوف على درجة تحققها وبطلانها، من خلال إختبار الفرضية الرئيسية وفرضياتها الفرعية مع التأكد من التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية تم إجراء اختبار كلمجروف- سمرنوف (Kolmogorov-Simirnov) من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار أو بعبارة أخرى للتحقق من مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) كاختبار ضروري للفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

وقد تم إجراء الاختبار بعد توزيع كل الاستمارات وجمعها من قبل أفراد عينة الدراسة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (02-16): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

محاور الاستبيان	محتوى المحور	قيمة Z	مستوى الدلالة (sig)
المحور الأول	التحفظ المحاسبي	1.109	0.171
المحور الثاني	جودة المعلومات المالية	0.981	0.290
الاستبيان ككل		0.966	0.308

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور وكذا الإجمالي أكبر من (0.05)، أي أن (sig>0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

الفرع الثاني: نتائج الفرضيات الفرعية(الفرضية الرئيسية الاولى)

لاختبار الفرضيات تم الاعتماد على نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد والانحدار الخطي البسيط (y=aX+b)الذي يسمح بدراسة إمكانية وجود علاقة بين المتغير المستقل التحفظ المحاسبي والمتغير التابع جودة المعلومات المالية، كما تم الاعتماد على معامل الارتباط (R) لمعرفة طبيعة العلاقة (طردية أو عكسية) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقد تم حساب معامل التحديد (R^2) لمعرفة نسبة التغير في المتغيرات التابعة نتيجة للتغير في المتغير المستقل. ويمكن توضيح نتائج اختبار الفرضيات الفرعية من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (02-17): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي	المتغير التابع	B	الخطأ المعياري	قيمة (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
تقييم الأصول	جودة المعلومات المالية	0.192	0.133	0.265	1.451	0.154
تقييم الالتزامات		0.035	0.130	0.051	0.265	0.792
تقييم الايرادات		0.517	0.127	0.646	4.058	0.000
تقييم المصاريف		0.344	0.137	0.321	2.511	0.016
قيمة R		0.611				
قيمة R^2		0.374				
قيمة F		2.693				

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

[1]- الملحق رقم (03).

يتضح من خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد الذي استخدم لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير للمتغير المستقل في جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –لولاية– تبسة حيث تبين أنه:

1. **الفرضية الفرعية الأولى**

الفرضية الصفرية: "لا توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الأصول للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

الفرضية البديلة: "توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الأصول للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

يوضح الجدول رقم (17) نتائج تحليل الانحدار المتعدد الذي استخدم لمعرفة مدى تأثير مجال تقييم الأصول للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2)=0.374) بمعنى أن نسبة التأثير في جودة المعلومات المالية من طرف تقييم الأصول ما تعادل نسبة (37.4%) وقيمة معامل الارتباط (R)=0.611، أي أن جودة المعلومات المالية ومجال تقييم الأصول مرتبطين بنسبة (61.1%)، أما عن قيمة معامل الانحدار فقد بلغت 0.192 (قيمة موجبة)، أي أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في تقييم الأصول تؤدي إلى الزيادة في جودة المعلومات المالية بنسبة (19.2%)، وأن قيمة T بلغت 1.451 وقيمة F=2.693 عند مستوى الدلالة Sig=0.154 وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه:

"لا توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الأصول للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

2. **الفرضية الفرعية الثانية**

الفرضية الصفرية: "لا توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الالتزامات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

الفرضية البديلة: "توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الالتزامات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

يوضح الجدول رقم (17) نتائج تحليل الانحدار المتعدد الذي استخدم لمعرفة مدى تأثير مجال تقييم الالتزامات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2)=0.374 بمعنى أن نسبة التأثير في جودة المعلومات المالية من طرف تقييم الالتزامات ما تعادل نسبة (37.4%) وقيمة معامل الارتباط (R)=0.611، أي أن جودة المعلومات المالية ومجال تقييم الالتزامات مرتبطين بنسبة (61.1%)، أما عن قيمة معامل الانحدار فقد بلغت 0.035(قيمة موجبة لكن ضعيفة جدا)، أي أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في تقييم الالتزامات تؤدي إلى الزيادة في جودة المعلومات المالية بنسبة (3.5%)، وأن قيمة T بلغت 0.265 وقيمة F=2.693 عند مستوى الدلالة Sig= 0.792 وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه:

"لا توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الالتزامات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

3. الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الصفرية: "لا توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

الفرضية البديلة: "توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

يوضح الجدول رقم (17) نتائج تحليل الانحدار المتعدد الذي استخدم لمعرفة مدى تأثير مجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2)=0.374$ بمعنى أن نسبة التأثير في جودة المعلومات المالية من طرف تقييم الايرادات ما تعادل نسبة (37.4%) وقيمة معامل الارتباط $(R)=0.611$، أي أن جودة المعلومات المالية ومجال تقييم الايرادات مرتبطين بنسبة (61.1%)، أما عن قيمة معامل الانحدار فقد بلغت 0.517(قيمة موجبة)، أي أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في تقييم الايرادات تؤدي إلى الزيادة في جودة المعلومات المالية بنسبة (51.7%)، وأن قيمة T بلغت 4.058 وقيمة F=2.693 عند مستوى الدلالة Sig= 0.000 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه:

" توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

4. الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الصفرية: "لا توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

الفرضية البديلة: "توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

يوضح الجدول رقم (17) نتائج تحليل الانحدار المتعدد الذي استخدم لمعرفة مدى تأثير مجال تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد

(R^2)=0.374 بمعنى أن نسبة التأثير في جودة المعلومات المالية من طرف تقييم المصاريف ما تعادل نسبة (37.4%) وقيمة معامل الارتباط (R)=0.611، أي أن جودة المعلومات المالية ومجال تقييم المصاريف مرتبطين بنسبة (61.1%)، أما عن قيمة معامل الانحدار فقد بلغت 0.344(قيمة موجبة)، أي أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في تقييم المصاريف تؤدي إلى الزيادة في جودة المعلومات المالية بنسبة (34.4%)، وأن قيمة T بلغت 2.511 وقيمة F=2.693 عند مستوى الدلالة Sig= 0.016 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه:" توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

الفرع الثالث: نتائج الفرضيات الفرعية(الفرضية الرئيسية الثانية)

يمكن توضيح أهم نتائج اختبار الفرضيات الفرعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-18): تحليل التبيان الأحادي Anova للبيانات الشخصية والوظيفية

المحور	المتغيرات التابعة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مسنوى الدلالة Sig
الجنس	جودة المعلومات المالية	بين المجموعات	3.620	17	0.213	0.840	0.640
		داخل المجموعات	7.098	28	0.253		
		المجموع	10.717	45			
العمر	جودة المعلومات المالية	بين المجموعات	5.122	17	.301	0.300	0.994
		داخل المجموعات	28.095	28	1.003		
		المجموع	33.217	45			
المستوى التعليمي	جودة المعلومات المالية	بين المجموعات	23.859	17	1.403	0.619	0.848
		داخل المجموعات	63.467	28	2.267		
		المجموع	87.326	45			
المركز الوظيفي	جودة المعلومات المالية	بين المجموعات	87.326	45	0.251	1.530	0.155
		داخل المجموعات	4.272	17	0.164		
		المجموع	4.598	28			

الخبرة المهنية	جودة المعلومات المالية	بين المجموعات	17.976	17	1.057	1.003	0.483
		داخل المجموعات	29.524	28	1.054		
		المجموع	47.500	45			

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من خلال نتائج تحليل **التباين الأحادي Anova** الذي استخدم لمعرفة، ما إذا كان هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية يعزى للخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المركز الوظيفي، الخبرة المهنية) بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة– حيث تبين أنه:

1. **الفرضية الفرعية الأولى:**

الفرضية الصفرية: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير الجنس بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–".

الفرضية البديلة: "توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير الجنس بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–".

بما أن قيمة F المحسوبة (0.840) اقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0,05)، وعليها فإنه لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود لإختلاف الجنس بالمؤسسات الاقتصادية –تبسة–، وتبين هذه النتائج أن كلا من الجنسين يشعرون أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تسعى الى التأثير على جودة المعلومات المالية من خلال تطبيق التحفظ المحاسبي، وعليه ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية الموالية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات أفراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير الجنس بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

2. **الفرضية الفرعية الثانية:**

الفرضية الصفرية: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير العمر في بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–".

الفرضية البديلة: "توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير العمر بامؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–".

بما أن قيمة F المحسوبة (0.300) اقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0,05), وعليها فإنه لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود لإختلاف العمر بالمؤسسات الاقتصادية –تبسة– وتبين هذه النتائج أن كل الفئات العمرية المختلفة التي تتكون منها عينة الدراسة تتفق على أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تسعى الى التأثير على"جودة المعلومات المالية من خلال التحفظ المحاسبي، وعليه ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية الموالية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير العمر بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

3. الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير المستوى التعليمي بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

الفرضية البديلة: "توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير المستوى التعليمي بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

بما أن قيمة F المحسوبة (0.619) اقل من قيمة F ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0,05)، وعليها فإنه لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود لإختلاف المستوى التعليمي بالمؤسسات الاقتصادية –تبسة–، وتبين هذه النتائج أن كل المستويات التعليمية يشعرون أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تسعى الى التأثير على جودة المعلومات المالية من خلال التحفظ المحاسبي، وعليه ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية الموالية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير المستوى التعليمي بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

4. الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الصفرية: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير المركز الوظيفي بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

الفرضية البديلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير المركز الوظيفي بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–".

بما أن قيمة F المحسوبة (1.530) اقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0,05)، وعليها فإنها توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود لإختلاف المركز الوظيفي بالمؤسسات الاقتصادية –تبسة–، وهو ما يمكن أن يفسر على أن المركز الوظيفي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تسعى الى التأثير على جودة المعلومات المالية من خلال التحفظ المحاسبي، وعليه ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية الموالية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير المركز الوظيفي بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة– تبسة–".

5. الفرضية الفرعية الخامسة:

الفرضية الصفرية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير الخبرة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–".

الفرضية البديلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير الخبرة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–".

بما أن قيمة F المحسوبة (1.003) اقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها أكبر من (0,05)، وعليها فإنه لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود لإختلاف الخبرة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–, وتبين هذه النتائج أن مختلف الخبرات المهنية التي تضم عينة الدراسة يشعرون أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تسعى الى التأثير على جودة المعلومات المالية من خلال التحفظ المحاسبي، وعليه ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية الموالية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى لمتغير الخبرة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية

محل الدراسة –تبسة–".

الفرع الرابع: عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية

يتضمن هذا الفرع عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه

1. **اختبار الفرضية الرئيسة الأولى**

ويمكن تمثيل أهم نتائجها من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (02–19): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الإنحدار(α)	ثابت الانحدار (β)	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة(F)	مستوى الدلالة(sig)

[1]– الملحق رقم (03).

التحفظ المحاسبي	جودة المعلومات المالية	0.285	2.674	0.397	0.157	2.865	8.210	0.006

المصدر: تم إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج التحليل spss

الفرضية الصفرية: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية – تبسة–".

الفرضية البديلة: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية – تبسة–".

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (19) لتحليل الانحدار الخطي البسيط الذي أستخدم لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل، وعليه تبين أنه لا يوجد هناك أثر ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.285) وقد بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.397)، وهو ارتباط ضعيف وهذه المعاملات – معامل الانحدار والارتباط لا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) ، وهذا ما أوضحه اختبار(T) ، وهذا دليل على أن جودة المعلومات المالية تتحقق من خلال التحفظ المحاسبي، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R2) فقد بلغت (0.157) مما يعني أن نسبة (15.7%) من التغيرات في جودة المعلومات المالية ترجع للتحفظ المحاسبي والباقي راجع لعوامل أخرى، وقد أظهر اختبار(F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية، كما أن مستوى الدلالة بلغ (sig=0.006) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05).

وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة الموالية:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–".

ويمكن كتابة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار كما يلي:

$$Y=0.397X + 2.674$$

حيث أن:

X: التحفظ المحاسبي؛

Y: جودة المعلومات المالية.

وبالتالي ومن خلال تحليل نتائج التحليل الإحصائي تم برهنة أن التحفظ المحاسبي له أثر على جودة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–.

2. اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

الفرضية الصفرية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إيجابات أفراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المركز الوظيفي، الخبرة المهنية) في المؤسسات الاقتصادية– تبسة–".

الفرضية البديلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إيجابات أفراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس،العمر,المستوى التعليمي، المركز الوظيفي، الخبرة المهنية) في المؤسسات الاقتصادية –تبسة– ".

انطلاقا من نتائج الجدول رقم (19) أعلاه نلاحظ ما يلي:

أن كل المتغيرات (الجنس , العمر , المستوى التعليمي، المركز الوظيفي والخبرة المهنية)، تبين فيها أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية ومستوى الدلالة فيها جميعا أكبر من (0.05)، وهو ما يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من (الجنس،

العمر،المستوى التعليمي، المركز الوظيفي والخبرة المهنية) بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–، وبالتالي وفق لهذه المتغيرات (الجنس،العمر، المستوى التعليمي، المركز الوظيفي والخبرة المهنية) يتم قبول الفرضية الصفرية الموالية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إيجابات أفراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر،المستوى التعليمي المركز الوظيفي والخبرة المهنية) في المؤسسات الاقتصادية – تبسة–".

خلاصة القول أنه تم في هذا المطلب، إستخدام التوزيع للبيانات والإنحدار الخطي البسيط والمتعدد لإختبار فرضيات الدراسة، المتمثلة في الفرضية الرئيسية المتعلقة بوجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة والفرضيات الفرعية المتعلقة بوجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمجالات التحفظ المحاسبي (مجال تقييم الأصول، تقييم الالتزامات، تقييم الايرادات، تقييم المصاريف) على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–.

خلاصة القول أنه تم في هذا المبحث الوصف الإحصائي لعينة الدراسة من خلال عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة، كما تم عرض البيانات الأساسية المتمثلة في إستجابات أفراد العينة نحو مدى تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–، حيث تم التوصل إلى أن جميع البيانات الشخصية لعينة الدراسة لا تؤثر على جودة المعلومات المالية، واتضح أن كل من مجال تقييم الايرادات والمصاريف تؤثر على جودة المعلومات المالية كما هو موضح من خلال الدراسة الميدانية حيث جاءت مستويات الدلالة الاحصائية فيها أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، واتضح اجمالا أن هناك علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الايرادات والمصاريف على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة– تبسة–.

خاتمة الفصل:

استهدفت الدراسة الميدانية بشكل اساسي اثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–، ومن خلال هذا الفصل والذي عمل على اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك بالاعتماد على نموذج الاستبيان والمقابلة في جمع البيانات والمعلومات، والذي تم توجيهه الى العينة المكونة من 46 موظف، ليتم بعد ذلك اخضاع البيانات الواردة في الاستمارة التحليل وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي Spss 20 ومعامل الفاكرومباخ ومعامل بيرسون، حيث تم الوصف الاحصائي لعينة الدراسة من خلال عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية وكذلك البيانات الاساسية المتمثلة في استجابات افراد العينة نحو اثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية من اجل تحديد اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، الذي يؤكد او ينفي صحة فرضيات الدراسة.

وقد تم التوصل من خلال تحليل النتائج الى اختبار فرضيات الدراسة التي اكدت على:

- لا توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الأصول للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة – تبسة–.
- لا توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الالتزامات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة–تبسة–.
- توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–.
- توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجل تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–.

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية يعزى للخصائص الشخصية والوظيفية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة–تبسة –.

الخاتمة

الخاتمة:

انطلقت الدراسة من اشكالية متمثلة في: ما مدى تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية لولاية تبسة؟ ومن خلال تناولنا للموضوع تمت معالجة الاشكالية السابقة الذكر وذلك من خلال فصلين باستخدام المناهج والأدوات المشار اليها في المقدمة العامة انطلاقا من الفرضيات، ففي الفصل الأول تم التعرف على الجانب النظري لكل من التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية، وفي الفصل الثاني تمت دراسة البحث ميدانيا، حاولنا من خلاله اسقاط الموضوع على بعض من المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، في هذا الاطار تم توضيح أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية من خلال تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية والتي تم من خلالها اختبار الفرضيات

1. نتائج الدراسة

تتمثل نتائج الدراسة في جانبين يتم توضيحها فيما يلي:

1.1. نتائج الدراسة النظرية

تم التوصل الى مجموعة من النتائج في الدراسة النظرية تتمثل في:

- يعد التحفظ قيد محاسبي يميل المحاسبون الى اتباعه في الممارسات العملية، ووسيلة فعالة لمعالجة حالات عدم التأكد التي يواجهونها؛
- أن الخطوة الأولى والمهمة في فهم التحفظ المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية تكمن في تحديد وتقدير درجة ممارسة التحفظ ومستواه لدى تقدير عناصر القوائم المالية؛
- المبالغة في التقليل من درجة التحفظ المحاسبي ينعكس سلبا على جودة المعلومات المالية ويتيح مجالا لتلاعبات ادارة المؤسسات؛
- أن الممارسة الجيدة للتحفظ تنعكس ايجابا على المؤسسة وعلى جودة المعلومات المالية كما تقيد السلوك النفعي للمؤسسة وتحقق مصداقية القوائم المالية؛
- يقوم التحفظ المحاسبي على التوقيت اللامتماثل للاعتراف بالأرباح والخسائر والابتعاد عن المبالغة في تخفيض الأرباح المحاسبية وتعظيم الخسائر؛

- يعد التحفظ المحاسبي مطلبا هاما لمستخدمي القوائم المالية، خاصة مع تزايد حالات الغش والتلاعب في المؤسسات الاقتصادية لذا فان ضرورة استخدامه تنعكس ايجابيا على مصداقية المعلومات المالية.

2.1. نتائج الدراسة الميدانية

تمثلت نتائج الدراسة الميدانية في النقاط الموالية:

- تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة– على الجنس الذكري أكثر من الجنس الأنثوي في ممارسة نشاطهم؛
- تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة– على الفئة التي تتروح أعمارهم مابين 40 إلى 50 سنة في ممارسة نشاطهم؛
- أغلب الموظفين في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة– يحملون شهادات جامعية؛
- يتمتع أغلب الموظفين في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–على فئة الأقدمية ذوي سنوات خبرة تتراوح ما بين 05 الى 10 سنوات؛
- موظفين المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة– لديهم تخصص علمي في مختلف المجالات؛
- الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة– لديهم تخصص علمي في مختلف المجالات؛
- لوحظ أن اتجاهات الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة– نحو محور التحفظ المحاسبي كانت إيجابية بدرجة مقبولة؛
- لوحظ أن اتجاهات الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة– نحو محور خصائص جودة المعلومات المالية كانت بمستوى متوسط.
- توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية لمجال تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية؛
- توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية لمجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية؛

- لا توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائيةلمجال تقييم الأصول للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية؛
- لا توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية لمجال تقييم الالتزامات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية؛
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة لأثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية يعزى للخصائص الشخصية والوظيفية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–.

3. اختبار الفرضيات

من خلال ما سبق وبعد الاحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المرتبطة بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية، تم التوصل الى أن هناك علاقة تأثير إيجابية بين المتغيرين وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الاولى المتمثلة في: "توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–"، ويكون ذلك من خلال الإلتزام بالتحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة المعلومات المالية اتجاه كل الموظفين.

- **تتمحور الفرضية الفرعية الاولى لهذه الدراسة حول:** " توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الأصول للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–"؛

هذه الفرضية تم نفي صحتها لأنه لا توجد علاقة تأثير معنوية لمجال تقييم الأصول للتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية، أي أن جودة المعلومات المالية لا تتحقق من خلال تقييم الأصول للمؤسسات محل الدراسة.

- **تتمحور الفرضية الفرعية الثانية لهذه الدراسة حول:** " توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الالتزامات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–"؛

هذه الفرضية تم نفي صحتها لأنه لا توجد علاقة تأثير معنوية لمجال تقييم الالتزامات للتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية، أي أن جودة المعلومات المالية لا تتحقق من خلال تقييم الالتزامات للمؤسسات محل الدراسة.

- **تتمحور الفرضية الفرعية الثالثة لهذه الدراسة حول:** " توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–"؛

هذه الفرضية تم اثبات صحتها لأنه توجد علاقة تأثير معنوية لمجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية، أي أن جودة المعلومات المالية تتحقق من خلال تقييم الايرادات للمؤسسات محل الدراسة.

- **تتمحور الفرضية الفرعية الرابعة لهذه الدراسة حول:** " توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمجال تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة –تبسة–"؛

هذه الفرضية تم اثبات صحتها لأنه توجد علاقة تأثير معنوية لمجال تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية، أي أن جودة المعلومات المالية تتحقق من خلال تقييم المصاريف للمؤسسات محل الدراسة.

4. الاقتراحات

تتمثل أهم الاقتراحات الخاصة بهذه الدراسة فيما يلي:

- إجراء المزيد من الأبحاث المحاسبية التي تعطي تفسيرا اضافيا لمستوى التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المالية؛
- الوقوف على مدى أهمية التحفظ المحاسبي وأثره على حسابات المؤسسات الاقتصادية، حيث أن استخدامه يعد ضروريا وحتميا في المؤسسات الاقتصادية؛

4- آفاق البحث

بعد الانتهاء من معالجة إشكالية الدراسة التي ركزت على مدى أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية، ظهرت العديد من الجوانب والإشكاليات الهامة لمواصلة البحث فيها ومنها:

- دراسة أثر التحفظ المحاسبي على ظاهرة لا تماثل المعلومات المالية لترشيد قرارات المستثمرين؛
- جودة المعلومات المالية كمدخل لتفعيل ممارسة التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا – الكتب:

1. رشا الغول، **التحفظ المحاسبي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء، مصر، 2015.
2. طارق عبد العال حمادة، **المدخل الحديث في المحاسبة– محاسبة القيمة العادلة**–، دار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009.
3. عبد الله إبراهيم الفقي، **الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
4. وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.
5. أيمن صالح سلامة، **الاحصاء(أسس ومبادئ)**، دار النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2019.
6. بوقلقول الهادي، **تحليل البيانات باستخدام spss**، ندوة علمية، جامعة عنابة، 2013.

ثانيا – المجلات:

1. ابراهيم بوعزيز، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جدة القوائم المالية – دراسة ميدانية بمجمع صيدال–**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية–، المجلد04، العدد02، جامعة الجزائر، 2021.
2. أحمد قايد نور الدين، هلايلي اسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد01، جامعة بسكرة، 2019.
3. ايهاب مكي محمد عبد الله، **دور المراجع الخارجي في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية –دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية–**، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات،العدد25، السودان، 2017.
4. بن أحمد سعدية، **حنصال أبو بكر، نظام ادارة الجودة ايزو9000 وادارة الجودة الشاملة: مفهومان متكاملان أو متعارضان** ؟،مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد03، العدد05، جامعة غليزان،2018.

5. بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي –حالة شركات التأمينات–**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال،المجلد02،العدد02، جامعة مستغانم، 2018.

6. تريرات أيمن، شلابي عمار، **التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، –دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية–**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد09، العدد01، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة،2021.

7. جميل حسن النجار، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم**، البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد17، العدد02، فلسطين، 2014.

8. د.جميل حسن النجار، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، فلسطين، جامعة القدس، مجلد 17، عدد 2، 2014.

9. سامح لطفي سعودي، **أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد04، العدد01، جامعة بني سويف، مصر، 2016.

10. شراقة صبرينة، **التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IAS،IFRS** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد18، العدد1، سطيف، 2018.

11. شراقة صبرينة، **التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IAS، IFRS**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد18، العدد1، جامعة سطيف، ديسمبر 2018.

12. شراقة صبرينة، **التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد18، عدد01، الجزائر، 2018.

13. شيرين مأمون، سيد أحمد محمد، **أثر ممارسة المحاسبة الابداعية على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية–**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد07، العدد01، جامعة السودان، 2020.

14. عبد المالك أحمد رجب، **أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة للشركات بسوق المال المصري**، مجلة الفكر المحاسبي،، مجلد15، عدد1، مصر، 2011.

15. عبد المالك زين، درواسي مسعود، **أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية، – دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومحاسبي الشركات**

لولايات الوادي، ورقلة، بسكرة،-، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد09، العدد02، جامعة الواد، 2019.

16. عبد المالك زين، درواسي مسعود، **أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومحاسبي الشركات لولايات الوادي، ورقلة، بسكرة،** مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2019.
17. عبد الوهاب نصر، أسماء أحمد الصيرفي، **أثر مستوى الالتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، مجلة المحاسبة والمراجعة،المجلد03،العدد05، جامعة بني سويف، مصر، 2015.
18. علام محمد مرسي، **أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية**"، مجلد38، عدد02، الأردن، 2011.
19. علام موسى، **أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية-،** مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد38، العدد02، الأردن، 2011.
20. فريال منال عزي، **أهمية اعتماد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد25، العدد 04، جامعة قسنطينة، 2014.
21. منى جباي، يوسف الشعراني، **أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان-**، مجلة الدراسات العليا، المجلد04، العدد15، جامعة النيلين، السودان،2016.
22. يوسف مومني، الطيب فراج، **مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، -دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر-،** مجلة الآفاق للبحوث والدراسات، المجلد03، العدد02، جامعة ايليزي،2018.

ثالثا – الملتقيات والمداخلات:

1. بوعشة مبارك، هبة بوشوشة، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ادارة الأزمة المالية العالمية،** مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الأردن، 2009.

2. هوام جمعة، لعشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية،** مداخلة مقدمة في ملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر،2011.

رابعا – المذكرات والرسائل الجامعية:

1. اسماعيل قزال، **دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF)** ، **–دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة 2011،2015–،** أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، جامعة ورقلة، 2018.
2. سليماني عبد الحكيم**، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية –،** أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم التسيير، جامعة بسكرة، 2020.
3. شراقة صبرينة، **أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائة وموثوقية المعلومات المحاسبية،** أطروحة دكتورة (غ منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.
4. عامر حكمت السعيد، **أثر جودة المعلمات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة –دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية–،** رسالة ماجيستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم المحاسبة، جامعة جرش، 2015.
5. عبد الرحيم القدومي، **أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول،** رسالة ماجيستر،قسم المحاسبة والمالية، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص:43.

خامسا – المراجع الأجنبية:

1. Ahmed Gomaa**, International Dictionary of Accounting and Audit**, 1st edition, Dar SAFA publishing and distribution, Amman, 2011.
2. Badloe, **the quality of accounting information, a case of the netherlands**, master thesis accounting auditing and control, erasmus university rotterdam, 2011.
3. Bandyopadhyay, Ranjini Jha, **Accounting conservatism and the Temporal Trends in current Earnings Ability to predict Future cash flows versus Future Earnings,** canada, working paper 2010.

4. bouderbala mohamed said, harouchi djelloul**, the role of corporate governance in determining the accountiong conservation level of algerian companys financial statments,** vol 4, no:7, university of adrar.
5. Boukich Kamal, Hassine Mostafa, **Adoption des IFRS et qualité de l'information comptable**, these doctorat, Ecole Nationale de Commerce et de Gestion, Université Mohammed Premier ouejda, maroc, 2018.
6. Garcia 1 and j.m, **accounting and governance**, **review account studies**, vol 14, no:1, 2009.
7. Lalmi fatima, zaafrane mnsouria, **la qualitè de linformation financière en vertu de ladaptation de scf et des normes d'audit NNA**, ètude emprique d'un echantillon des professionnels en algèrie, 2018.
8. Lara Garcia, Juan Manuel, Beatriz Osma, **information consequences of accounting conservatism** , European Accounting Review; vol 23, N 2, 2014.
9. mohammad abu nasar, "**accouting conservatism and companys profitability**" , 2021.
10. Mohammad, **Impact of conservatism on the accounting information quality and decision making of the shereholders and the firms listed on the tehran stock axchange**, international journal of academic research in accounting, finance and management sciences, vol03, N03, 2013.
11. Moses Bukenya, **Quality of accounting information and financial performance of Uganda's public sector**, American Journal of Research Communication, vol02, N05, usa,2014.
12. Ray Ball, Lakhshmanan Shivakumar**, The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition**, Journal of accounting research, Vol 44, N 02,chicago , 2006
13. Reda Reyad,Sameh, **Accounting conservatism and Auditing quality-An Applied study on Egyptian corporation-,** European journal of business and management, vol 4, N 21,2012.
14. Ryan Lafond, Ross Watts, **The Information Role of Conservatism**, The Accounting Review, Vol 83, No2 ,usa, 2008.
15. Watts R.L «**Conservatism in Accounting part Explanations and Implications** », Accounting Horizons, vol.17, N3, USA 2003.

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكمين

وزارة التعليم العالي والبحث العملي

جامعة العربي التبسي

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

استمارة مقدمة للأساتذة الذين قاموا بتحكيم الاستبيان الخاص بمذكرة ماستر

تخصص مالية مؤسسة

تحت عنوان: أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة

الرقم	اسم الأستاذ
01	زرقي عمار
02	دعاس مصعب
03	عبايدية يوسف
04	مدفوني مليكة

من اعداد الطالبتين:

أية شرقي ؛

شهرزاد لموشي.

تحت اشراف:

د/ عبد السلام طبيب.

السنة الجامعية: 2021-2022

الملحق رقم (02): إستمارة الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العملي

جامعة العربي التبسي

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

استمارة استبيان:

أخي الكريم أختي الكريمة

في إطار تحضير لإعداد مذكرة تخرج ماستر على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص: مالية المؤسسة بجامعة العربي التبسي – تبسة–، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى معرفة أرائكم حول موضوع

أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة – المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة–

لذا نرجو من سيادتكم تقديم المساعدة في إتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة على العبارات بوضع علامة (X) أمام العبارة المناسبة.

ونحيطكم علما بان إجاباتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق الشكر،الاحترام والتقدير على تعاونكم.

من إعداد الطالبتين

أية شرقي ؛

شهرزاد لموشي.

تحت إشراف:

د. عبد السلام طبيب.

السنة الجامعية:2021-2022

القسم الاول: بيانات شخصية

يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة

1- الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر

أقل من 30 سنة ☐ من 30-40 سنة ☐

من 40 إلى 50 سنة ☐ 50سنة فأكثر ☐

3- المستوى العلمي

باكالوريا ☐ ليسانس ☐ ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادات اخرى ☐

4- المركز الوظيفي:

مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ وظيفة أخرى ☐

4- **الخبرة المهنة**

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 الى 15سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

<u>المحور االأول: التحفظ المحاسبي</u>

التحفظ المحاسبي هو تصرف حذر بشأن ظروف عدم التأكد وذلك لضمان أن عدم التأكد والمخاطرة الملازمة له في بيئة الأعمال ثم أخذها بعين الاعتبار.

الرجاء الاجابة على العبارات الآتية بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة:

الرقم	عبارات الاستبيان	الدرجة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول						
01	يفضل المحاسب قياس الأصول بالقيمة الأقل بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد؛					
02	يتم استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصول المؤسسة؛					
03	تستخدم المؤسسة القيمة التحصيلية الصافية في تقييم بعض الأصول (بعض الحسابات المدينة)؛					
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات						
04	يفضل المحاسب لقياس قيمة التزامات المؤسسة بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد؛					
05	يتم تقييم التزامات المؤسسة طويلة الأجل بأقل خصم ممكن؛					
06	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات قصيرة الأجل بقيمتها الاسمية المخصومة؛					
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الايرادات						
07	يميل المحاسب نحو إظهار ايرادات المؤسسة بأقل قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد؛					
08	يحرص المحاسب على تأجيل جزء الأقساط غير المكتسبة في السنة الحالية للدورة اللاحقة تحسبا					

	لأخطار محتملة؛					
09	يميل المحاسب الى تأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة غير المحققة؛					
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف						
10	يلجأ المحاسب نحو إظهار قيمة مصاريف المؤسسة بأعلى قيمة ممكنة؛					
11	يميل المحاسب نحو الاعتراف بالمصاريف خلال أقصر فترة زمنية ممكنة؛					
12	يحرص المحاسب سنويا على تكوين مخصصات للخسائر المحتملة التي تحل بالمؤسسة؛					

المحور االثاني: جودة المعلومات المالية

جودة المعلومات المالية هي عبارة عن مجموعة من الخصائص النوعية التي لابد أن تتصف بها المعلومات المحاسبية لتكون ذات فائدة للأطراف المستفيدين منها، وتختلف هذه الخصائص من مؤسسة الى أخرى.

الرجاء الإجابة على العبارات الآتية بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة:

الرقم	عبارات الاستبيان	الدرجة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
13	تساهم المعلومات المالية المتوفرة في القوائم المالية للمؤسسة في بناء التوقعات والمنافع؛					
14	تقدم المؤسسة المعلومات المالية في الوقت المناسب لمستخدميها؛					
15	تتميز المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية بمدى قدرتها على التأثير على سلوك المستخدمين؛					
16	تسمح المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة للمستخدمين بإحداث مقارنات تخص المؤسسة نفسها أو مع مؤسسات أخرى؛					
17	تساعد المعلومات المالية على تحسين معرفة مستخدميها بالنتائج المتوقعة في المستقبل؛					
18	تتسم المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة بالحياد وعدم التحيز لأي جهة؛					
19	تمكن المعلومات المالية المستخدم من تصحيح أو تأكيد توقعاته المستقبلية؛					
20	تتميز المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة بوضوحها وسهولة فهمها من قبل مختلف مستخدميها؛					
21	تكون المعلومات المالية ذات أهمية نسبية اذا كان					

	إدراجها أو حذفها يؤثر على قرار المستخدمين؛					
22	تظهر القوائم المالية كل المعلومات المالية المهمة التي يمكن أن تؤثر على حكم المستخدم لها؛					
23	تتميز المعلومات المالية المفصح عنها بخلوها من الأخطاء الجوهرية (السهو، سوء الفهم، أخطاء محاسبية، أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية)؛					
24	يؤدي سوء استخدام السياسات المالية الى زيادة السلوك الانتهازي للإدارة والذي يؤدي بدوره الى التقليل من موثوقية المعلومات المالية؛					

الملحق رقم (03): مخرجات برنامج SPSS

البيانات الشخصية

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	29	63.0	63.0	63.0
	أنثى	17	37.0	37.0	100.0

Total	46	100.0	100.0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	13	28.3	28.3	28.3
	من 30 إلى 40 سنة	15	32.6	32.6	60.9
	من 40 إلى 50 سنة	17	37.0	37.0	97.8
	50سنة فأكثر	1	2.2	2.2	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

المستوى_العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بكالوريا	6	13.0	13.0	13.0
	ليسانس	18	39.1	39.1	52.2
	ماستر	16	34.8	34.8	87.0
	دكتوراه	1	2.2	2.2	89.1
	شهادات أخرى	5	10.9	10.9	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

المركز_الوظيفي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيس مصلحة	12	26.1	26.1	26.1
	وظيفة أخرى	34	73.9	73.9	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

الخبرة_المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	8	17.4	17.4	17.4
	من 5 إلى 10 سنوات	17	37.0	37.0	54.3
	من 10 إلى 15 سنة	11	23.9	23.9	78.3

أكثر من 15 سنة	10	21.7	21.7	100.0
Total	46	100.0	100.0	

معامل ألفا كرونباخ الاجمالي

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	97.8
	Exclus[a]	1	2.2
	Total	46	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.869	24

معامل الفا كرونباخ لإجمالي المحور الأول: التحفظ المحاسبي

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	46	100.0
	Exclus[a]	0	.0
	Total	46	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.900	12

معامل الفا كرونباخ المحور الثاني: جودة المعلومات المالية

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	97.8
	Exclus[a]	1	2.2
	Total	46	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.740	12

المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاستبيان

المحور الأول: التحفظ المحاسبي

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
يفضل المحاسب قياس الأصول بالقيمة الأقل بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد؛	46	3.98	1.043
يتم استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصول المؤسسة؛	46	3.52	1.005
تستخدم المؤسسة القيمة التحصيلية الصافية في تقييم بعض الأصول (بعض الحسابات المدينة) ؛	46	4.15	.842
يفضل المحاسب لقياس قيمة التزامات المؤسسة بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد؛	46	3.76	.947
يتم تقييم التزامات المؤسسة طويلة الأجل بأقل خصم ممكن؛	46	3.91	.962
يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات قصيرة الأجل بقيمتها الاسمية المخصومة؛	46	3.76	.970
يميل المحاسب نحو إظهار ايرادات المؤسسة بأقل قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد؛	46	3.20	1.204
يحرص المحاسب على تأجيل جزء الأقساط غير المكتسبة في السنة الحالية للدورة اللاحقة تحسبا لأخطار محتملة؛	46	3.13	1.024
يميل المحاسب الى تأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة غير المحققة؛	46	3.30	1.113
يلجأ المحاسب نحو إظهار قيمة مصاريف المؤسسة بأعلى قيمة ممكنة؛	46	3.17	1.217
يميل المحاسب نحو الاعتراف بالمصاريف خلال أقصر فترة زمنية ممكنة؛	46	3.11	1.059
يحرص المحاسب سنويا على تكوين مخصصات للخسائر المحتملة التي تحل بالمؤسسة؛	46	3.30	1.072
N valide (listwise)	46		

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحور الثاني جودة المعلومات المالية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
تساهم المعلومات المالية المتوفرة في القوائم المالية للمؤسسة في بناء التوقعات والمنافع	46	4.02	.614
تقدم المؤسسة المعلومات المالية في الوقت المناسب لمستخدميها	46	3.57	1.025
تتميز المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية بمدى قدرتها على التأثير على سلوك المستخدمين	46	3.70	.986
تسمح المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة للمستخدمين بإحداث مقارنات تخص المؤسسة نفسها أو مع مؤسسات أخرى ؛	46	3.07	1.020
تساعد المعلومات المالية على تحسين معرفة مستخدميها بالنتائج المتوقعة في المستقبل ؛	46	3.20	.806
تتسم المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة بالحياد وعدم التحيز لأي جهة	46	3.39	.829
تمكن المعلومات المالية المستخدم من تصحيح أو تأكيد توقعاته المستقبلية؛	46	3.37	.951
تتميز المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة بوضوحها وسهولة فهمها من قبل مختلف مستخدميها	45	3.44	.967
تكون المعلومات المالية ذات أهمية نسبية اذا كان إدراجها أو حذفها يؤثر على قرار المستخدمين	46	3.48	.960
تظهر القوائم المالية كل المعلومات المالية المهمة التي يمكن أن تؤثر على حكم المستخدم لها ؛	46	3.46	.959
تتميز المعلومات المالية المفصح عنها بخلوها من الأخطاء الجوهرية (السهو، سوء الفهم، أخطاء محاسبية، أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية(	46	3.22	1.228
يؤدي سوء استخدام السياسات المالية الى زيادة السلوك الانتهازي للإدارة والذي يؤدي بدوره الى التقليل من موثوقية المعلومات المالية ؛	46	3.37	1.236
N valide (listwise)	45		

اجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاسبيان

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الإجمالي	46	3.6848	.40708
N valide (listwise)	46		

إجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحاور والأبعاد

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
التحفظ_المحاسبي	46	3.9022	.51289
جودة_المعلومات_المالية	46	3.4674	.53705
البعد_الأول	46	3.7899	.73823
البعد_الثاني	46	3.8841	.78321
البعد_الثالث	46	3.2101	.97717
البعد_الرابع	46	3.1957	1.00511
N valide (listwise)	46		

اختبار معامل الارتباط للفترة T و T+1

الفترة T

Corrélations

		الإجمالي	جودة_المعلومات_المالية
الإجمالي	Corrélation de Pearson	1	.847
	Sig. (bilatérale)		.002
	N	10	10
جودة_المعلومات_المالية	Corrélation de Pearson	.847	1
	Sig. (bilatérale)	.002	
	N	10	10

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الفترة T+1

Corrélations

	الإجمالي	جودة_المعلومات_المالية

الإجمالي	Corrélation de Pearson	1	.771
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	46	46
جودة_المعلومات_المالية	Corrélation de Pearson	.771	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	46	46

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

اختبار التوزيع الطبيعي

```
- شرقـي 222\لـموشي\[Ensemble_de_données5] C:\Users\Microsoft\Desktop\
Copie.sav
```

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		الإجمالي	التحفظ_المحاسبي	جودة_المعلومات_المالية
	N	46	46	46
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3.6848	3.9022	3.4674
	Ecart-type	.40708	.51289	.53705
Différences les plus extrêmes	Absolue	.142	.163	.145
	Positive	.075	.084	.095
	Négative	.142	.163	.145
Z de Kolmogorov-Smirnov		.966	1.109	.981
Signification asymptotique (bilatérale)		.308	.171	.290

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

نتائج اختبار الفرضيات

ـ الفرضية الرئيسية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	التحفظ_المحاسبي[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante: جودة_المعلومات_المالية

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.397[a]	.157	.138	.40646	.157	8.210	1	44	.006

a. Valeurs prédites: (constantes), التحفظ_المحاسبي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1.356	1	1.356	8.210	.006[b]
	Résidu	7.269	44	.165		
	Total	8.626	45			

a. Variable dépendante: جودة_المعلومات_المالية

b. Valeurs prédites: (constantes), التحفظ_المحاسبي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2.674	.356		7.501	.000
	التحفظ_المحاسبي	.285	.099	.397	2.865	.006

a. Variable dépendante: جودة_المعلومات_المالية

الفرضيات الفرعية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	البعد_الرابع , البعد_الأول , البعد_الثالث , البعد_الثاني[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante: جودة_المعلومات_المالية

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.611[a]	.374	.313	.44524

a. Valeurs prédites: (constantes), البعد_الرابع ,البعد_الأول ,البعد_الثالث , البعد_الثاني

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4.851	4	1.213	6.118	.001[b]
	Résidu	8.128	41	.198		
	Total	12.979	45			

a. Variable dépendante: جودة_المعلومات_المالية

b. Valeurs prédites: (constantes), البعد_الرابع ,البعد_الأول ,البعد_الثالث ,البعد_الثاني

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.316	.635		5.224	.000
	البعد_الأول	.192	.133	.265	1.451	.154
	البعد_الثاني	.035	.130	.051	.265	.792
	البعد_الثالث	.517	.127	.646	4.058	.000

البعد_الرابع	-.344-	.137	.321	2.511	.016

a. Variable dépendante: جودة_المعلومات_المالية

معامل anova

ANOVA à 1 facteur						
		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
الجنس	Inter-groupes	3.620	17	.213	.840	.640
	Intra-groupes	7.098	28	.253		
	Total	10.717	45			
العمر	Inter-groupes	5.122	17	.301	.300	.994
	Intra-groupes	28.095	28	1.003		
	Total	33.217	45			
المستوى_العلمي	Inter-groupes	23.859	17	1.403	.619	.848
	Intra-groupes	63.467	28	2.267		
	Total	87.326	45			
المركز_الوظيفي	Inter-groupes	4.272	17	.251	1.530	.155
	Intra-groupes	4.598	28	.164		
	Total	8.870	45			
الخبرة_المهنية	Inter-groupes	17.976	17	1.057	1.003	.483
	Intra-groupes	29.524	28	1.054		
	Total	47.500	45			

الملحق رقم (04): اتفاقية التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية و المحاسبة

الرقم : ق.ع.م.م/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ج.ت/2021

اتفاقية التـــــربص

المادة الاولى :
هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي – تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم المالية و المحاسبة :
مع مؤسسة : .....
مقرها في: .....
ممثلة من طرف : .....
الرتبة : .....
هذه الاتفاقية الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :
1 -.....
2-.....
3-.....
4-.....
ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980

المادة الثانية :
يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في خصص الطلبة المعنيين : .....

المادة الثالثة :
تربص التطبيقي يجرى في مصلحة : .....
فترة من : ..... الى : .....

المادة الرابعة :
ناسج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

المادة الخامسة :
على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو اكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص كلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على تمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .

المادة السادسة:
خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و علية يحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة .

المادة السابعة :
في حالة الاخلاء بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول.

المادة الثامنة :
تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :
في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم.

المادة العاشرة :
تتحمل المؤسسة التكليف بالطلبة في حدود إمكانية و ... ي مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المس ن ، ا ... م.

حرر بتبسة : 2022/03/29

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي-تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم المالية والمحاسبة

الرقم: ..... /ق.ع.م.م /ك.ع.إق.ت.ع.ت/ج.ت/2022/2021

إتفاقية التربص

المادة الأولى:

هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة تبسة ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير

مع المؤسسة : المديرية الجهوية لاتصالات الجزائر بتبسة

مقرها في : .....

ممثلة من طرف : .....

الرتبة : .....

هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

1-.....شرفي آية.....

2:.....لموشي منصور.....

3:.....

4:.....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90المؤرخ في 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

- **المادة الثانية:**

يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين.

التخصص:.....مالية مؤسسة.....

المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في :مصلحة .....المحاسبة والمالية.....

الفترة من : .....إلى :.....

المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة:

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الأشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية .

المادة السادسة::

خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنظافة وتبين لهم الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة :

في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤشنة الوصول.

المادة الثامنة:

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن
• ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم.

المادة العاشرة:

تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فأن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة في 2021/11/22

رئيس القسم

ALGERIE TELECOM
Département Ressources Humaines

ممثل المؤسسة
Chef de Département Ressources Humaines
HANNACHI Salima

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

الرقم : ق.ع.م.م/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ج.ت/2021

اتفاقية التـــــربص

المادة الاولى :
هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي – تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة :
مع مؤسسة : ...الشركة الوطنية للكهرباء والغاز...تبسة...
مقرها في: ...المنطقة الصناعية...تبسة...
ممثلة من طرف : .....
الرتبة : .....
هذه الاتفاقية الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

1 -...شريف آية.....
2-.....أمو شريف عبد الحق.....
3-.....
4-.....

و ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980

المادة الثانية :
يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين : ...مالية ومؤسسة.....

المادة الثالثة :
التربص التطبيقي يجري في مصلحة: .....
الفترة من : ...2021/03/14.....الى : ...2021/05/14.....

المادة الرابعة :
برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

المادة الخامسة :
و على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو اكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .

المادة السادسة:
خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و علية يحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة .

المادة السابعة :
في حالة الاخلاء بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول.

المادة الثامنة :
تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :
في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم.

المادة العاشرة :
تتحمل المؤسسة التكليف بالطلبة في حدود إمكانية و حسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة : 2021.11.23

ممثل المؤسسة

رئيس قسم الموارد البشرية
إمضاء : ع.ر. ترابعة

رئيس القسم

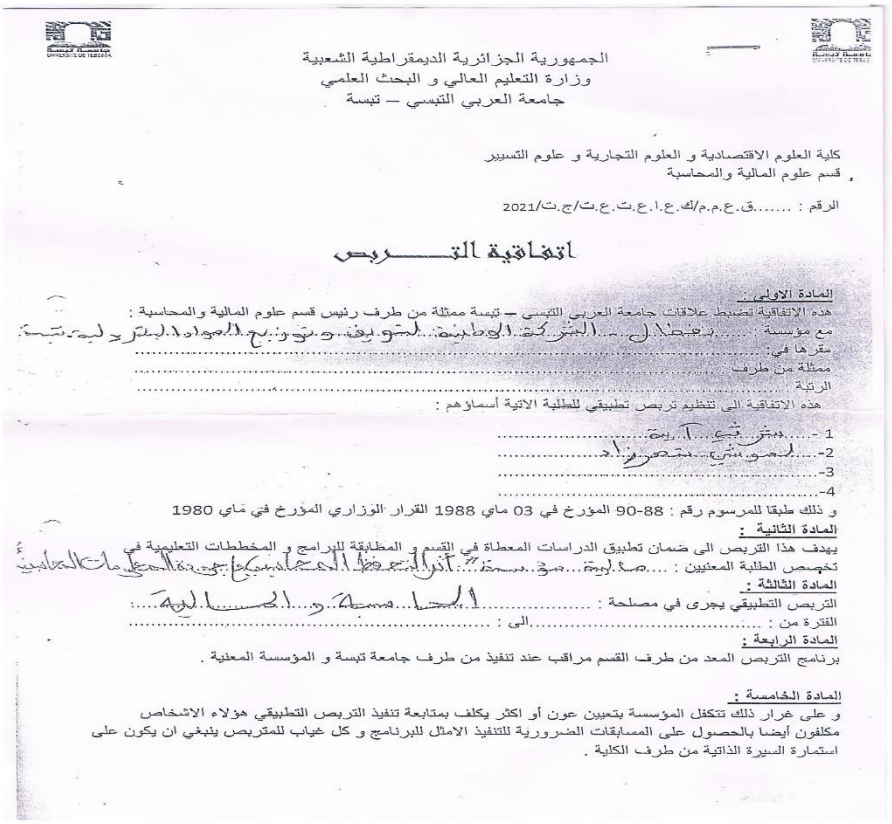

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

الرقم : ق.ع.م.م/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ج.ت/2021

اتفاقية التـــــربص

المادة الاولى :
هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي – تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة :
مع مؤسسة : ...المركز الجهوي للتربص لموظفي المواد البترولية تبسة...
مقرها في: .....
ممثلة من طرف .....
الرتبة .....
هذه الاتفاقية إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

1 -.....بترقي آية.....
2-.....لعموشي مصعب.....
3-.....
4-.....

و ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980

المادة الثانية :
يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين : ...ماليـة مؤسسة... آليات حوكمة المعلومات المحاسبية

المادة الثالثة :
التربص التطبيقي يجرى في مصلحة : ...المحاسبة والمالية...
الفترة من : .....الى : .....

المادة الرابعة :
برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

المادة الخامسة :
و على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو اكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .

المادة السادسة:
خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و عاية يحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة .

المادة السابعة :
في حالة الاخلاء بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول.

المادة الثامنة :
تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :
في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم.

المادة العاشرة :
تتحمل المؤسسة التكليف بالطلبة في حدود إمكانية و حسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة : 23/11/2021

ممثل المؤسسة

رئيس القسم

B.RANCHE Commercialisation District TEBESSA

Djamel RENFED
Directeur du Distric
COM TEBESSA P.

الملخص

تهدف هذه الدراسة لإظهار مدى تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية –تبسة-،وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات بالاعتماد على أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، وقد ارتكزت الدراسة على عينة قدرة ب46 استبانة صالحة للتحليل. وقد تم الاعتماد على أساليب الاحصاء في وصف متغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على أساليب الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات الفرعية والانحدار البسيط في اختبار الفرضيات الرئيسية، وقد توصلت هذه الدراسة الى أن هناك أثرا ايجابيا للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة -تبسة-، كما توصلت أيضا الى وجود علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية لكل من (مجال تقييم الايرادات للتحفظ المحاسبي، مجال تقييم المصاريف للتحفظ المحاسبي) على جودة المعلومات المالية للمؤسسات المبحوثة.

وفي الأخير تم التوصل الى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية، بالإضافة الى تقديم بعض التوصيات

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الجودة، ملاءة المعلومات المالية، موثوقية المعلومات المالية

Abstract

This study aimed to show the extent of the impact of accounting conservatism on the quality of financial information in economic institutions - Tebessa.. The statistical methods were relied upon to describe the variables of the study, and the multiple regression methods were also relied upon to test the sub-hypotheses and the simple regression to test the main hypotheses. -, It also found a positive, statistically significant impact relationship for each of (the field of revenue assessment for accounting conservatism, the field of expense assessment for accounting conservatism) on the quality of the financial information of the researched institutions

Finally, a number of theoretical and practical results were reached, in addition to providing some recommendations.

Key words: accounting conservatism, quality, solvency of financial information, reliability of financial information